الرئيس المشاط :الجيش اليمني قادر على إسقاط كل المؤامرات ولن نقبل أي انتهاك للهدنة

الرفيق الهلال: الأعداء أدركوا أن سورية لن تسقط عسكرياً فلجأوا إلى تدمير البنية التحتية وتشديد الحصار

وحدة - حرية - اشتراكية

أسبوعية - سياسية عامة - تصدر مؤقتاً إلكترونياً تأسست ١٩٥٧م

الجماهير

لسان حال حزب البعث العربي الاشتراكي - قطر اليمن

٨ صفحات

الموقع الإلكتروني: www.albaath.ye

الأربعاء 07 سبتمبر 2022م 11 صفر 1444هـ العدد (702)

حزب البعث العربي الاشتراكي حزب وطني قومي وبالتالي تتعدى حدوده الحدود الوطنية وقد شارك في كل مراحل النضال السابقة لهذا البلد وكان موقفه دائماً مع الصف الوطني والشعب باستمرار.

من أقوال القائد الراحل - الدكتور عبدالوهاب محمود

الأمين القطري - رحمه الله

الرفيق الهلال: الأعداء أدركوا أن سورية لن تسقط عسكرياً فلجأوا إلى تدمير البنية التحتية وتشديد الحصار

قال الرفيق المهندس هلال الهلال الأمين العام المساعد لحزب البعث العربي الإشتراكي إن الأعداء أدركوا أن سورية لا يمكن أن تسقط عسكرياً فلجؤوا إلى وسائل أخرى لمحاربتها عبر ضرب كل البنى التحتية و تشديد الحصار الاقتصادي.

وأكد الرفيق الهلال في كلمة له خلال اجتماع لاتحاد نقابات العمال تمسك الدولة السورية بكافة الاستحقاقات الدستورية والتزامها بها بالرغم من الحرب المفروضة عليها من قبل الغرب،

وأشاد الرفيق الهلال بالنقلة النوعية في الحياة الديمقراطية للحزب من خلال تجربة الاستئناس الحزبي والذي يمثل أكبر عملية استئناس جارٍ من خلال عدد المشاركين، والذي شمل كافة الأعضاء العاملين في إطار الحزب.

الرئيس المشاط :الجيش اليمني قادر على إسقاط كل المؤامرات ولن نقبل أي انتهاك للهدنة

أكد المشير الركن مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى، خلال لقائه مع وزير الدفاع، اللواء الركن محمد ناصر العاطفي على أن الجيش اليمني بات يمثل صمام أمان للوطن والشعب، وأصبح قادراً على صون حقوقه، وإسقاط كل المؤامرات الخارجية لتقسيمه وتفتيته.

وخلال اللقاء، أشاد الرئيس المشاط، بالتطوّر العسكري الذي يشهده الجيش اليمني في مجال البناء والتأهيل والتصنيع، الذي ظهر جلياً خلال العروض العسكرية التي شهدتها مختلف المناطق العسكرية، وكان آخرها العرض العسكري المهيب "وعد الآخرة"، في محافظة الحديدة.

وتطرق اللقاء إلى استمرار انتهاكات العدوان للهدنة التي كان آخرها احتجاز سفن المشتقات النفطية، حيث أكد الرئيس المشاط أنه لن يتم القبول بأي إخلال بالهدنة.. مشدداً على ضرورة صرف كافة مرتبات موظفي الدولة، واستعادة موارد النفط والغاز المنهوبة.

وأشار إلى أن المعطيات القائمة أمام تحالف العدوان تحتّم عليه إطلاق السفن المحتجزة، والكف عن احتجازها والقرصنة عليها.

وكان الرئيس المشاط قد قال خلال حضوره الغرض العسكرية الكبير في محافظة الحديدة: "نعلن أننا لن نشكل في يوم من الأيام خطراً على أحدٍ لم يتآمر على بلدنا، ولن نشكل خطراً في يوم من الأيام على الملاحة الدولية في البحر الأحمر، بل على العكس أثبتنا طوال الفترة الماضية انضباطنا الكبير رغم الحصار الظالم، ورغم معاناة شعبنا".

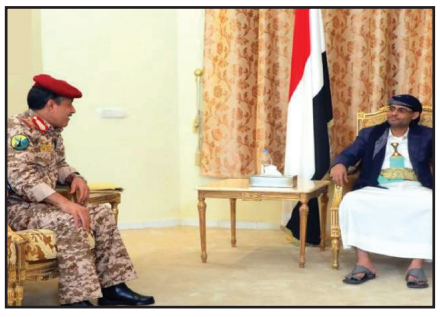

وأردف قائلاً: "الذي يشكل خطراً على الملاحة الدولية هو إجراءاتكم ا لو حشية ، والتلذذ بمعاناة هذا الشعب، الذي يشكل خطراً يضر بالعالم أجمع هو ما تحاول بعض دول العدوان تسويقه لدى المجتمع الدولي من أنه سيأمن البحر الأحمر والملاحة الدولية عندما يتم انسحابنا من هذه المناطق بامتداد الساحل في البحر الأحمر، أقول لهم هذا الذي سيضر بالملاحة الدولية، وهذا الذي سيحول البحر إلى ساحة للفوضى، وستتحول إلى خطر إذا ركبتم رؤوسكم وقررتم ما يسوق تجاه وجودنا في هذا الامتداد على سواحل بلدنا".

لأستاذ القحوم: صنعاءُ ترحب بكل اليمنيين ويدها ممدودة وبابُها مفتوح ولن تغلقه أبداً

لن نساوم عليها وسوف ننتزعها انتزاعا، فإجرامكم وتوجهاتكم العدوانية واضحة، وستقابل بالرد القاسي والموجع بإذن الله والقادم أعظم.

أكدت صنعاءُ مجدداً أنها على استعدادٍ لاحتضان كل اليمنيين وحمايتهم من الجور الخارجي.

وقال علي القحوم، عضو المكتب السياسي لأنصار الله: إن صنعاء ترحب بكل اليمنيين، مُشيراً إلى أن يدَها ممدودة وبابَها مفتوحٌ ولن تغلقَه أبداً أمام اليمنيين، لا سيَّما أن هناك عدواً خارجياً يمارسُ العدوانَ والحصارَ ونهبَ الثروات.

واعتبر القحوم في تصريح له الأحد الماضي عودة اليمنيين وفتح الحوار سيحقق المكاسب الوطنية ويفشل مشاريع الاستعمار.

وجاءت تصريحاتُ الاستاذ القحوم إثر تعرض حزب "الإصلاح" لحملة اجتثاث غير مسبوقة من قبل تحالف العدوان، في المحافظات المحتلة كما يتعرض حـاليا لضغوط لاقصائه من آخر معاقله في المحافظات الشرقية المحتلّة.

وكان القحوم قد حذر دول العدوان من تحركاتها المشبوهة وقال: صبرنا لن يطول ولن نظل مكتوفي الإيدي أمام تعنتكم وتنصلكم في تنفيذ بنود الهدنة وإدخال السفن وتنفيذ الجوانب الإنسانية.

وأضاف القحوم في تغريدة له على تويتر: "هذه حقوقنا

بوتين يقر سياسة خارجية "للعالم الروسي" تتضمن تقوية العلاقة مع دول الخارجة عن هيمنة أمريكا

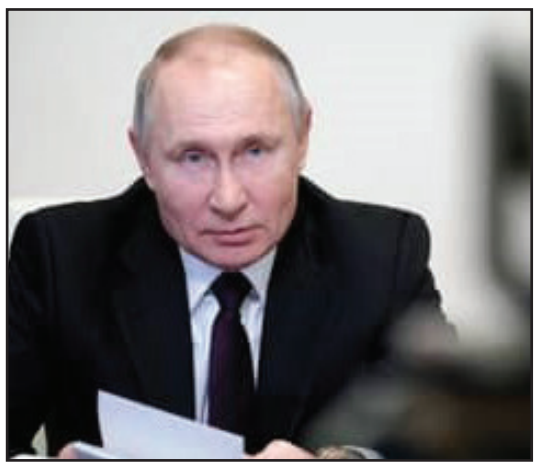

وقّع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الإثنين، مرسوماً بالموافقة على عقيدة جديدة للسياسة الخارجية، تقوم على مفهوم "العالم الروسي".

وتنصّ وثيقة "السياسة الإنسانية" على أنه ينبغي لروسيا "حماية تقاليد العالم الروسي ومُثله وضمان سلامتها والنهوض بها".

وجاء في الوثيقة أنّ "روسيا الاتحادية تقدّم الدعم لمواطنيها الذين يعيشون في الخارج لنيل حقوقهم، وضمان حماية مصالحهم، والحفاظ على هويتهم الثقافية الروسية، وبما يسمح لها "بتعزيز صورتها على المسرح الدولي كدولة ديمقراطية تسعى جاهدةً إلى خلق عالم متعدد الأقطاب".

وتنص السياسة الجديدة على أنّه يتعين على روسيا زيادة التعاون مع الدول السلافية والصين والهند، بجانب تقوية علاقاتها مع الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية وأفريقيا.

إشادة كبيرة بالمنظومات الصاروخية المتطورة التي استعرضها الجيش في "وعد الآخرة"

أشاد مراقبون عسكريون بالقدرات العالية التي وصلت إليها القوات المسلحة في مختلف ميادين المواجهة وتطوير قدراته، وخصوصاً القوات الصاروخية في الجيش اليمني

وصلت إلى مستوى متطور واستطاعت تحقيق قَدْراً كبيراً من عملية توازن الردع".

وكان الإعلام الحربي قد كشف الأحد الماضي أبرز خصائص الصواريخ التي تم استعراضها في العرض العسكري المهيب في محافظة الحديْدَة "وعد الآخرة.

*التفاصيل صـــ2

قتلى وجرحى من المرتزقة والقاعدة في أبين

شن تنظيم القاعدة الارهابي شن صباح اليوم هجوما على نقطة عسكرية تابعة لمرتزقة العدوان في محافظة ابين.

وبحسب مصادر إعلامية تم الهجوم على نقطة أحور وادى بحسب المصادر الى سقوط قتلى وجرحى من الارهابيين ومن مرتزقة العدوان مما يسمى بقوات الحزام الأمني الممولة من دولة الاحتلال الامارات.

واشارت المصادر الى ان الهجوم يأتي عقب تهديدات أطلقها تنظيم القاعدة الارهابي توعد فيها قوات ما يسمى بالحزام الأمني التي أطلقت عملية عسكرية لتطهير محافظة أبين من التنظيمات الإرهابية بحسب زعمها مع العلم ان جميعها تتبع قوى العدوان ويتم تحريكها من الرياض وابوظبي خدمة لأجندة خارجية.

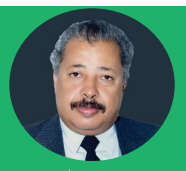

رحمة الله تغشاك يا أبا رامي

براكين الجحيم تنتظر بارجات العدوان

كشفت القوات المسلحة لبلادنا في العرض العسكري وعد الآخرة الذي شهدته مدينة الحديدة عن صواريخ بحرية متطورة مضادة للسفن والغواصات، جرى تصنيعها محليا في هيئة التصنيع الحربي اليمني، ضمن مسار التسلح الاستراتيجي لليمن وتعزيز ترسانة اليمن الصاروخية بصناعات محلية يمنية متميزة.

كتب : عبدالرحمن عبدالله

وباتت اليمن تمتلك أحد أكبر برامج الصواريخ في المنطقة، وبمديات كبيرة تتميز بدقتها وبقدرتها التدميرية الكبيرة، قادرة على الوصول إلى أبعد نقاط في السعودية ودول الخليج التي تشارك في الحرب على اليمن، أما الصواريخ البحرية فقد امتلكت اليمن صواريخ متطورة وبمديات قادرة على الوصول إلى أبعد نقطة في البحر الأحمر والوصول إلى الموانئ الصهيونية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واستعرضت القوات المسلحة في العرض العسكري وعد الآخرة صواريخ بحرية متطورة منها منظومات مصنعة يمنياً، وأخرى صينية وروسية جرى تطويرها وإدخال إضافات وتعديلات عليها.

ميزات فريدة

كشف الإعلام الحربي عن أبرز خصائص الصواريخ التي استعرضتها قواتنا في عرض وعد الآخرة، منها ما أزيح عنه الستار للمرة الأولى مثل مندب1، ومنها لم يعرض من قبل مثل مندب2 وفالق1 وروبيج.

واستعرض الجيش، خلال العرض العسكري «وعد الآخرة» الذي أقامته المنطقة العسكرية الخامسة، صواريخ وأسلحة بحرية منها ما أزيح عنه الستار للمرة الأولى.

وعرضت القوات البحرية والدفاع الساحلي صواريخ «المندب 1» الذي عُرض من قبل وهو صاروخ صيني طورته الصناعات اليمنية، وصواريخ «المندب 2» بعيد المدى، و«فالق1»، وهما صناعة يمنية محلية خالصة 100 %، كما عرضت صواريخ «روبيج» بنوعيه الراداري والحراري، وهو صاروخ بحري روسي الصنع متطور.

وفيما يلي أبرز مواصفات الصواريخ:

صـــاروخ الـمَـنْذَب 1
– صاروخ بحري نوع «كروز»
– مطوّر محلياً من صاروخ C801 صيني الصنع.
– الطول 5.81 متر
– القطر 0.36 متر
– يعمل بالوقود الصلب
– قادر على رصد وإصابة الأهداف بدقة عالية
– قدرة تدميرية عالية

جرى تطوير هذا الصاروخ من قبل هيئة التصنيع، وكشف لأول مرة عن صاروخ مندب1 في العام 2017، م، واستخدم في عمليات بحرية شنتها القوات البحرية اليمنية على بارجات دول العدوان في البحر الأحمر.

صاروخ المندب 2
– صاروخ بحري نوع «كروز»
– الطول 7 أمتار
– القطر 0.36 متر
– يعمل بالوقود السائل
– المدى يصل إلى أكثر من 300 كم
– قادر على رصد الأهداف المعادية بدقة
– قدرة تدميريّة عالية
– صناعة يمنيّة (100 %)

وقد كشف الستار عن هذا الصاروخ لأول مرة في العرض العسكري وعد الآخرة، وجرى صناعته محليا من الخبراء اليمنيين.

صـــاروخ فـــالق 1
– صاروخ باليستي بحري
– الطول 6 أمتار
– يعمل بالوقود الصلب
– المدى يصل إلى أكثر من 200 كم
– قادر على التقاط الأهداف بصريّاً وحراريّاً
– صناعة يمنيّة (100 %)

ولم يكشف الستار عن هذا الصاروخ الجديد إلا في العرض العسكري (وعد الآخرة)، حيث لم يسبق وأن عرضته القوات المسلحة من قبل.

صاروخ روبيج ب- 21
– صاروخ روسي الصنع
– الطول 6.57 متر
– القطر 0.87 متر
– عرض الأجنحة 2.5 متر
– وزن الرأس الحربي 513 كجم
– نظام التوجيه ذاتي «راداري»

صاروخ روبيج ب- 22
– صاروخ روسي الصنع
– الطول 6.57 متر
– القطر 0.87 متر
– عرض الأجنحة 2.5 متر
– وزن الرأس الحربي 513 كجم
– نظام التوجيه كهروبصري «حراري»

وتصنف "روبينج" ضمن فئة الصواريخ الساحلية التكتيكية، التي يطلق عليها "جيش المركبة الواحدة"، بحسب تقرير نشره موقع "روس أوبورون إكسبورت" الروسي، وتتميز تلك المنظومة بقدرتها على توفير قوة نيرانية كبيرة في مواجهة سفن العدو مع قدرتها على الحركة بسرعة بصورة تسهم في زيادة قدرتها على التخفي والمناورة قبل وبعد عمليات إطلاق النار على العدو.

وتمتلك منظومة "روبيج" قدرة على مقاومة عمليات التشويش، كما أن وجود أنظمة إطلاق النار والوحدة القتالية في مركبة واحدة يتيح إمكانية استخدام هذه المنظومة منفردة أو تشكيل يمكن أن يضم 8 مركبات.

وتعمل منظومة صواريخ "روبيج" على مركبة بإطارات، ويتكون طاقمها من فردين.

ويصل مدى صواريخ "روبيج" إلى 260 كيلومترا ويمكنها الانطلاق نحو الأهداف البحرية بسرعة (0.85 ماخ) أي أكثر من ألف كيلومتر في الساعة.

ويمكن لمنظومة صواريخ "روبيج" أن ترصد أهدافها بواسطة الرادار الإيجابي في نطاق 100 كيلومتر، بينما يمكنها رصد الأهداف اعتمادا على الرادار السلبي في نطاق يصل إلى 450 كيلومترا.

لم تظهر هذه المنظومة الصاروخية في حوزة الجيش اليمني من قبل، والمرة الأولى التي يكشف عنها كانت في العرض العسكري وعد الآخرة.

الجحيم ينتظر دول العدوان

تعود فكرة تصنيع الصواريخ اليمنية إلى بداية الحرب العدوانية التي يشنها تحالف العدوان على اليمن والتي بدأت في مارس 2015م، إذ لم تكن اليمن قبلها بلدا منتجا للصواريخ وحتى الصواريخ التي كانت تمتلكها القوات البحرية اليمنية كانت متهالكة وغير جاهزة للاستخدام، ومع بداية العدوان لم تكن اليمن قادرة على استيراد الصواريخ وكانت مضطرة بسبب العزلة الدولية التي فُرضت عليها مع بداية العدوان.

ركزت الحرب التحالفية على ضرب المخازن والقواعد الصاروخية للجيش اليمني بآلاف الغارات، وكانت تعلن في كل مرة تدمير مخزون اليمن من الصواريخ، لم يكن الجيش اليمني سابقا يمتلك ترسانة صاروخية بالقدر اللازم، لكن القيادة اليمنية فكرت منذ اللحظة الأولى في إطلاق مشروع وطني لصناعة الصواريخ حيث تطورت هذه الصناعة حتى باتت اليوم بمستوى متقدم.

أطلق قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي في أولى خطاباته بعد بداية العدوان الأمريكي السعودي الإماراتي التحالفي، ما أسماه حينها خيارات استراتيجية ثم أشار إلى في خطاب العام الثاني للحرب إلى برنامج متطور لصناعة الصواريخ، ومنذ ذلك الحين جرى تصنيع وتطوير قدرات اليمن الصاروخية حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم.

وبخلاف ادعاءات وسائل الإعلام الأمريكية والغربية والخليجية التي تزعم أن هذه الصواريخ من إيران، وأحيانا تروج بأنها غير مقتدرة، تدلل الضربات الصاروخية التي نفذتها القوات الصاروخية على منشآت النفط والصناعات في الإمارات وفي السعودية وكذلك العمليات الحربية التي استهدفت بارجات العدوان في البحر على أن اليمن بات يمتلك صواريخ متميزة ومتطورة ودقيقة جدا.

ليس الصواريخ فحسب بل أخطر من ذلك

خلال الاستعراض، قال الرئيس مهدي المشّاط، إنّ «المستوى العالي، الذي وصل إليه الجيش، هو من مكاسب الصمود في مواجهة الغطرسة والعدوان». وشدّد المشاط، خلال العرض الذي تضمّن استعراضات برية وجوية وبحرية، على أن «في مقدور القوات المسلحة اليمنية الآن ضرب أي نقطة في البحر من أي مكان في اليمن، وليس من السواحل فقط».

من جانبه، أشار قائد الثورة السيد عبد الملك الحوثي، إلى أنّ «الجيش اليمني اليوم، في مختلف ميادين المواجهة وتطوير قدراته، وصل إلى مستوى عظيم، ويحقق قَدْراً مهماً من الردع»، مؤكداً أنه «اليوم أعظم استعداداً وقوة وإيماناً ووعياً ومهارة وتمسّكاً بمهمّاته ومسؤولياته».

لم يقتصر برنامج الصناعات اليمنية على مهمة صناعة الصواريخ فحسب بل وأيضا صناعة أسلحة بحرية وجوية وصاروخية وصناعات عسكرية متعددة كسلاح ضد الدروع والذخائر والرشاشات والقناصة والألغام البحرية والزوارق وغيرها، إضافة إلى الطائرات المسيرة متعددة المهام والتي أثبتت فاعليتها في حرب الثمانية أعوام.

وتعمل طواقم التصنيع العسكري بالعمل على التطوير المستمر للقدرات وعلى صناعة وابتكار منظومات جديدة، تضمن لليمن سيادته وهيبته على الأعداء كما يقول مصدر مطلع.

اللجنة السياسية بمجلس الشورى تستعرض ترتيبات لعقد لقاء الأحزاب السياسية

عقدت اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية بمجلس الشورى اجتماعا لها امس برئاسة رئيس المجلس محمد حسين العيدروس.

استعرض الاجتماع بحضور رئيس اللجنة المهندس لطف الجرموزي ومقرر وأعضاء اللجنة الترتيبات الجارية لعقد لقاء موسع بمجلس الشورى للأحزاب والتنظيمات السياسية المرخصة.

وتطرق الاجتماع إلى المواضيع المتصلة بالمستجدات السياسية على الساحتين المحلية والدولية والمشاريع والأنشطة والإجراءات المطلوب تنفيذها ضمن خطة اللجنة للعام 1444.

وفي الاجتماع أشار رئيس مجلس الشورى إلى ضرورة الإعداد الجيد لعقد اللقاء التشاوري للأحزاب السياسية للخروج برؤية موحدة تعزز الثبات والصمود، وتنسجم مع محددات وأهداف البرنامج الوطني للصمود.

وأكد ضرورة العمل بوتيرة عالية والوقوف أمام المستجدات السياسية على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية والرفع بالمقترحات والرؤى إزاءها وبما يتوافق مع مهام وصلاحيات المجلس القانونية والدستورية.

وثمن العيدروس، جهود اللجنة السياسية والتزامها بتنفيذ المهام الموكلة لها من خلال عقد الاجتماعات الدورية المقرة ضمن خطتها للعام الهجري الجديد.

بدوره أكد رئيس اللجنة، المضي في العمل بما يكفل التميز في مستوى تنفيذ اللجنة للمهام الموكلة إليها وفقا لخطتها للعام 1444هـ.

مناقشة مسار الهدنة والحصار مع بعثة الأمم المتحدة

التقى الفريق الوطني لإعادة الانتشار بالحديدة برئاسة اللواء الركن علي الموشكي ومعه اعضاء الفريق مع نائبة رئيس بعثة الأمم المتحدة الهولندية فيفيان فان دي بيري لمناقشة عدد من القضايا المتصلة بسير تنفيذ اتفاق السويد ومسار الهدنة الأممية وخروقات دول العدوان في مواصلة الحصار ومنع دخول المشتقات النفطية الى الحديدة .

وفي اللقاء أطلع اللواء الموشكي الهولندية فيفيان فان دي بيري مستجدات الأوضاع الإنسانية باليمن وما آلت إليه الأمور بسبب العدوان والحصار الشامل، ما أدى إلى كوارث إنسانية أضرت بالمواطن واستهدفت كافة القطاعات الحيوية في البلاد.

وأكد الفريق الوطني على أهمية قيام الأمم المتحدة بواجبها في دعم المركز الوطني للألغام مع استمرار دول العدوان من منع إدخال أجهزة كشف ونزع الألغام وعدم تمكن فرق نزع الألغام من القيام بواجبها نتيجة تقادم وتعطل الأجهزة والافتقار للإمكانات.

وأشار الفريق الوطني إلى وجود آلاف الصواريخ والقنابل العنقودية المحرمة دولياً التي ألقاها تحالف العدوان في مختلف المناطق على امتداد مساحة الجمهورية اليمنية، وتهدد اليوم السكان وآلاف الأطفال والنساء في المزارع والطرقات وأماكن الرعي ما يستوجب على المجتمع الدولي الضغط من اجل ادخال الاجهزة حماية لأرواح الناس.

وأشار رئيس الفريق الوطني إلى أن ما شهدته المنطقة العسكرية الخامسة من استعراض عسكري يأتي ضمن برامج التدريب والتأهيل

للجيش اليمني وليس لاستعراض القوة وإعلان الحرب ولكن هو رسالة سلام والتأكيد على قدرات اليمن على حماية البحر الأحمر وفرض السلام والأمن فيه.

وادان الفريق الوطني بيان الأمم المتحدة حول الاستعراض العسكري الذي أقيم في الحديدة والانحياز الواضح مع طرف العدوان في هذا المنحى.

الجماهير
وحدة-حرية-اشتراكية
أسبوعية سياسية ثقافية تأسست 1957م
لسان حال حزب البعث العربي الاشتراكي - قطر اليمن

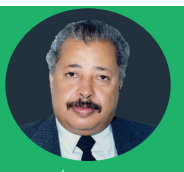

رحمة الله تغشاك يا أبا رامي

وكالة أمريكية: صنعاء تستعرض سلاح فتاك قادر على إغراق حاملة طائرات

قالت وكالة "ديبريفر" الأمريكية إن القوات المسلحة اليمنية أزاحت الستار عن تشكيلة جديدة من الصواريخ والأسلحة المتطورة، خلال عرض عسكري هو الأكبر لها منذ بدء الحرب، حاولت من خلاله إيصال رسالة تهديد شديدة اللهجة وفي المقدمة السعودية وجيرانها الخليجيين، مفادها : "نحن هنا".

وأكدت أن منظومة الأسلحة التي كشفت القوات المسلحة اليمنية عنها خلال استعراض للقوة أقامتها يوم الخميس بمدينة الحديدة الشاطئية على سواحل البحر الأحمر، تضمنت تشكيلة من الصواريخ الباليستية (أرض - بحر)، التي تعرض للمرة الأولى بالإضافة لتشكيلة كبيرة من الألغام البحرية الفتاكة.

وأكد مراقبون وخبراء سياسيين وعسكريين في أحاديث متفرقة لوكالة "ديبريفر" أن اختيار القوات المسلحة اليمنية لمدينة الحديدة القريبة من مضيق باب المندب كموقع لإقامة عرضها العسكري المسمى "وعد الأخرة"، وفي هذا التوقيت تحديداً كان محسوباً بعناية فائقة لتصبح رسالة التحذير هذه أكثر وضوحاً وقوة بالنسبة للخصوم.

وأفادت أنه لم يخفِ قائد الثورة السيد عبدالملك بدر الدين الحوثي- الذي بدا مزهواً متفاخراً بما وصلت إليه قواته من قوة وإمكانيات- نبرة التهديد التي جاءت هذه المرة جلية وأكثر قوة في كلمة له بالتزامن العرض العسكري، بثتها وسائل الإعلام الوطنية الخميس.

وقال عبدالملك الحوثي في الكلمة أنّ هذه العروض العسكريّة التي بدأت في هذه المرحلة من الهدنة هدفها تقديم رسالة للأعداء الطامعين المعتدين.

من جانبه أكد مهدي المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى (مجلس الحكم بصنعاء) أن قواتهم المسلحة باتت تمتلك قوة بحرية لا يستهان بها، وقادرة على ضرب أبعد نقطة في البحر الأحمر ومن أي مكان في اليمن.

وأوضح المشاط إن هذا التطور يأتي في سياق ما يخوضه الشعب اليمني من معركة في مواجهة تحالف العدوان، محذرا من وصفهم بـ"الأعداء" من أي مغامرات قد يرتكبونها.

وأوردت الوكالة أن من ضمن الأسلحة التي عرضتها القوات المسلحة اليمنية صواريخ مندب 2 بعيد المدى، وفالق1 متوسط المدى، وألغاماً بحرية من طراز كرار وصدف وعاصف4.

الوكالة رأت أن الذي كان لافتاً هو ظهور صاروخ "روبيج" الروسي الصنع، وهو من الصواريخ الباليستية الأكثر تطوراً المضادة للسفن العملاقة و الفرقاطات الحربية، ويستخدم لضرب السفن والغواصات، كما يمتلك قدرة هائلة على تدمير وإغراق حاملات الطائرات، حسبما افاد خبراء عسكريون.

وأضافت أن مدى هذا الصاروخ يصل إلى 260 كم، كما يمكنه الانطلاق نحو الأهداف البحريّة بسرعة أكثر من 1100 كم/س، بالإضافة لقدرته على مقاومة عمليات التشويش ورصد أهدافه بالرادار الإيجابي في نطاق 100 كم، وكذلك رصد الأهداف بالرادار السلبي في نطاق يصل إلى 450 كم.

وقالت إن البعض يعتقد أن استعراض القوات المسلحة اليمنية قوتها بمثابة إعلان قرب إستئناف الحرب وبدء العد التنازلي لإنهيار الهدنة الهشة التي تبذل الأمم جهداً كبيراً للحفاظ على بقائها صامدة رغم الخروقات المستمرة التي تتعرض لها منذ الساعات الأولى من دخولها حيز التنفيذ.

بينما أعتبره أخرون "تطور خطير" يعطي دليلاً جديداً على ضعف وفشل التحالف بقيادة السعودية التي كان مسؤوليها يعتقدون حين انطلاق عاصفة الحزم بقدرتهم على إنهاء الجيش واللجان خلال أسابيع معدودة.

متسائلين عن ماهية المبررات التي بوسع المسؤولين السعوديين وقيادة قوات التحالف تسويقها لحلفائهم ومؤيديهم وهم يرون بأم أعينهم تنامي قوّة القوات اليمنية بهذه الصورة الرهيبة خلال سبعة أعوام من تدخلهم العسكري في اليمن؟!.

دراسة توصي بحظر شامل للأسلحة الى الإمارات والسعودية

أوصت دراسة بحثية لمراكز أبحاث أوروبية، بحظر شامل على الأسلحة البريطانية لكل من الإمارات والسعودية على خلفية سجلهما بارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين في اليمن وانتهاكاتهما لحقوق الإنسان.

وصدرت الدراسة عن كل معهد التكتيكات للأمن ومكافحة الإرهاب، ومركز الشرق الأوسط في كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية (LSE)، ومركز الدراسات الأمنية والاستخباراتية (BUCSIS) في جامعة باكنغهام بالمملكة المتحدة، ومشروع تعقب الفساد.

وحثت الدراسة على تشديد القوانين التي تحكم صادرات الأسلحة البريطانية إلى الإمارات والسعودية وتقييدها نظرا لارتكاب البلدان جرائم حرب مروعة بحق المدنيين في اليمن.

وذكرت الدراسة أنه لا بد من تقييم درجة وجود "خطر واضح" لتصدير الأسلحة تأخذ في الاعتبار السلوك السابق للدول المتلقية، وأن يسترشد قرار الحكومة لوضع بلد ما بمجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، وبأدلة مؤكدة على انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان، وتحت إشراف برلماني أو قضائي.

وشددت الدراسة على ضرورة مراعاة معيار الحفاظ على السلم والأمن الداخليين كتدبير مطلق لتعليق تراخيص الأسلحة ونقلها، بدلا من التركيز على السياسات الجديدة على المخاطر الإجمالية.

كما أوصت بضرورة تحديد الحكومة البريطانية بوضوح وتقدم مبادئ توجيهية صارمة لنوع "الأغراض أو الآثار الإنسانية" التي تبرر نقل الأسلحة والمعدات العسكرية، وتوسيع نطاق آليات الرقابة البرلمانية أو القضائية.

الأجهزة الأمنية تلقي القبض على عصابات متخصصة في سرقة الدراجات النارية وتستعيد 69 دراجة نارية

كشف الناطق الرسمي باسم وزارة الداخلية العميد عبدالخالق العجري عن استعادة 69 دراجة نارية مسروقة وإلقاء القبض على عصابة متخصصة في سرقة الدراجات النارية.

وأكد الناطق الرسمي للداخلية أن هذه العصابة من ضمن عصابات السرقة المنظمة التي تحدث عنها وعن خطرها وعمالتها السيد القائد عبدالملك بدرالدين الحوثي يحفظه الله.

وأوضح العميد العجري أنه بفضل الله وتوفيقه تمكن رجال الشرطة في العاصمة صنعاء ومحافظة عمران ومن خلال البحث والتحري والمتابعة الحثيثة والمستمرة إلى الوصول لعناصر العصابة وتم إلقاء القبض عليهم وإحالتهم للعدالة، واستعادة 69 دراجة نارية مسروقة.

وأشار العجري إلى أن العصابة كانت تقوم بسرقة الدراجات النارية من العاصمة صنعاء وغيرها من المحافظات، وتقوم ببيعها في المديريات ومحافظات أخرى، حتى لا تكون قريبة من عيون رجال الشرطة, غير مدركين أنهم كانوا تحت الرقابة والرصد من قبل رجال الأمن حتى تم القبض عليهم متلبسين بالجريمة.

وأكد ناطق الداخلية أن المجرمين واللصوص والعصابات المنظمة مهما حاولوا إخفاء جرائمهم، فإن مصيرهم سيكون بإذن الله وعونه في قبضة رجال الأمن ولهم في هؤلاء المجرمين ومن سبقهم عبرة.

وأشاد بتعاون المواطنين الشرفاء مع رجال الشرطة، في ضبط الجريمة، مؤكدا أن المواطن هو العامل الرئيس في تعزيز الأمن والاستقرار والسكينة العامة.

هل تُحيي أزمة الوقود في صنعاء التصعيد العسكري؟

عادت مظاهر أزمة الوقود إلى شوارع العاصمة اليمنية صنعاء، للمرة الأولى منذ مطلع نيسان الماضي، لتؤكد انتهاء الأثر الإيجابي الوحيد للهدنة الإنسانية الناتج من تنفيذ البند الخاص بوقف احتجاز سفن الوقود والسماح لها بالدخول إلى ميناء الحديدة؛ ما يرجّح عودة الأوضاع بين صنعاء ودول العدوان السعودي ـــ الإماراتي إلى نقطة الصفر، خصوصاً بعد فشل الأمم المتحدة في تحقيق أي اختراق في مسار الهدنة على مدى أكثر من خمسة أشهر من سريانها.

هذه الانتكاسة الجديدة لمسار السلام في اليمن، جاءت في أعقاب فشل الجولة الرابعة من المفاوضات التي يرعاها مكتب المبعوث الدولي هانس غروندبرغ، في العاصمة الأردنية، وفشل المساعي الأممية في فتح وجهات سفر جديدة للرحلات التجارية الجوية بين مطار صنعاء ومطارات عدد من الدول، إلى جانب تراجع جيبوتي عن تسيير رحلات جوية إلى مطار صنعاء خلال الشهرين المقبلين بعد 48 ساعة من موافقتها على ذلك، يضاف إلى تعثر كافة المساعي الهادفة لفتح الطرقات في تعز والمحافظات الأخرى وفقاً لبنود الهدنة.

كل هذه المؤشرات بددت فرص نجاح المساعي الإقليمية والدولية التي بذلت أخيراً من قبل المبعوثين الأميركي والأممي بهدف توسيع إطار التفاوض وتمديد الهدنة إلى ستة أشهر.

وزارة النفط في حكومة صنعاء اتهمت دول العدوان بالانقلاب على الهدنة والعمل على استغلالها لنهب الثروة النفطية في المحافظات الجنوبية، واستعرضت، في مؤتمر صحافي، الخروقات التي ارتكبت خلال فترة الهدنة، محملة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مسؤولية تداعيات منع دخول السفن إلى ميناء الحديدة على الملف الإنساني في اليمن.

بدورها، أكدت شركة النفط اليمنية، في المؤتمر الصحافي نفسه، ارتفاع غرامات تأخير السفن خلال فترة الهدنة إلى 11 مليون دولار، وأشارت إلى أن السفن الواصلة إلى ميناء الحديدة خلال الفترة بين 2 نيسان و2 آب من العام الجاري بلغت 33 سفينة من أصل 54 سفينة متفق عليها وفق بنود الهدنة، وحمّلت دول العدوان مسؤولية الأزمة التموينية الناتجة من تشديد الحصار على ميناء ومنع دخول السفن منذ أكثر من شهر.

وأكد المتحدث باسم الشركة عصام المتوكل، في حديث إلى «الأخبار»، على أن الشركة عادت لتفعيل نظام الطوارئ كضرورة لإدارة المخزون المتبقي من الوقود، مشيراً إلى أنه لم يتم الإفراج عن أي سفينة وقود خلال فترة التمديد الثانية للهدنة المؤقتة، واصفاً ذلك بـ«الاختراق الجسيم للهدنة والإفراغ المتعمد لمضامينها يعكس غياب وجود أي نوايا جادة لدول العدوان بالتوجه نحو السلام».

واتهم المتوكل الأمم المتحدة وآلية التفتيش التابعة لها في جيبوتي، بـ«التواطؤ مع ما ترتكبه قوات العدوان البحرية من قرصنه على واردات الوقود من خلال ربط السفن بعد منحها تراخيص دخول إلى ميناء الحديدة بالتواصل مع سفن العدوان العسكرية وإلزامها بالانتقال إلى نقطة الاحتجاز الخاصة بدول العدوان»، وأشار إلى أن «المبعوث الأممي لم يبذل أي جهد يفضي إلى تدفق سفن المشتقات النفطية القادمة إلى ميناء الحديدة منذ بدء التمديد الأخير للهدنة، رغم تعهده بذلك».

وكانت شركة نفط صنعاء قد أكدت أن دول العدوان تحتجز سفينتي مازوت مخصصة لكهرباء مدينة الحديدة الساحلية، وأربع سفن ديزل «سولار» وسفينة غاز منزلي وسفينتي بنزين من دون أي مبرر بخاصة أن السفن التي تم اقتيادها إلى سواحل جيزان السعودية حصلت على تراخيص أممية بالدخول إلى ميناء الحديدة.

عودة أزمة المشتقات النفطية إلى صنعاء والمحافظات الواقعة تحت سيطرة «الجيش واللجان الشعبية»، أنهى الأثر الإيجابي الوحيد للهدنة، وأثار جدلاً واسعاً في الشارع اليمني حول معنى الاستمرار في الحفاظ عليها بعد أن أضحت من دون جدوى، ودفعت بعدد كبير من الناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي إلى مطالبة «المجلس السياسي الأعلى» وحكومة «الإنقاذ» في صنعاء، بـ«استئناف عمليات كسر الحصار الجوية» التي تم تدشينها مطلع آذار الفائت رداً على الحصار، واستهدفت منشآت حيوية وشركة «أرامكو» السعودية في الرياض وجدة ومنطقة ينبع ومناطق أبها وخميس مشيط وجيزان وسامطة وظهران الجنوب، بواسطة الصواريخ الباليستية والمجنحة والطائرات المسيّرة .

ويسود اعتقاد لدى الشارع اليمني، يعبّر عنه إعلاميون وسياسيون ومحللون، بأن عملية «كسر الحصار»، التي أثبتت فاعليتها ودفعت بالنظام السعودي باللجوء إلى الهدنة المؤقتة، كفيلة بإجبار الرياض وواشنطن على تلبية مطالب صنعاء في الإفراج عن السفن المحتجزة التسع وعدم إعاقة دخول أي سفينة مستقبلاً.

هذا التوجه الذي أصبح شعبياً عارماً، لم يتم تبنيه بشكل رسمي بعد، رغم تأكيد مصدر عسكري في صنعاء لـ«الأخبار» بأن القوات المسلحة البرية والجوية والبحرية «على استعداد كامل لتنفيذ أي توجيهات تأتي من القيادة»، لذلك يترقب الشارع اليمني في صنعاء عودة سلسلة رابعة من عمليات «كسر الحصار» رداً على تشديد دول العدوان للحصار ومنع دخول سفن المشتقات النفطية من الدخول إلى الحديدة التي تغرق بالظلام على خلفية منع العدوان سفن المازوت الخاص بالكهرباء بالدخول للمدينة.

الحكومة الموالية لـ«التحالف»، وبإيعاز سعودي، أصدرت بياناً نفت فيه فرض أي إجراءات جديدة على دخول السفن إلى ميناء الحديدة، إلا أنها أرجعت حجز السفن إلى أن صنعاء اعتمدت موردين جدداً من القطاع الخاص أدى إلى عرقلة دخول سفن المشتقات النفطية بشكل منتظم وفقاً لبنود الهدنة الجارية، وخلق أزمة مصطنعة في الوقود، وهو ما نفاه مصدر في نقابة تجار الوقود في صنعاء.

المصدر: "الاخبار" اللبنانية

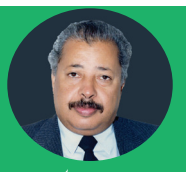

رحمة الله تغشاك يا أبا رامي

سرقة النفط السوري ولصوصية الولايات المتحدة

ترجمة وإعداد: عناية ناصر

شنّت الولايات المتحدة ضربات جوية جديدة في سورية، وكثفت القوات الأمريكية في الوقت نفسه من عمليات نهب وسرقة النفط السوري، لتكشف ممارساتها أنها مجرد مثير للفوضى وأعمال الشغب في العالم، ومتنمّر، ولص. في 29 آب الفائت قامت قوات الاحتلال الأمريكية بإخراج 123 صهريجاً محملةً بالنفط السوري من حقول الجزيرة باتجاه الأراضي العراقية، كما قامت في 21 آب بنقل 137 صهريجاً معبأة بالنفط السوري المسروق إلى قواعدها في العراق.

وبحسابات بسيطة، تقوم الولايات المتحدة ومرتزقتها بسرقة ما معدله 66 ألف برميل من النفط السوري يومياً، أي نحو 80 في المائة من الإنتاج النفطي اليومي، في استمرار لعمليات سرقة النفط التي كانت تقوم بها منذ عدة سنوات.

ولكن الآن، في سياق عوامل مثل الأزمة الأوكرانية المستمرة التي تجعل أسعار النفط قريبة من أعلى مستوياتها منذ سنوات، تأمل الولايات المتحدة من خلال عمليات سرقة النفط السوري أن تكسب أكثر بكثير. وفي هذا السياق قال تيان وينلين، الباحث في معاهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة: "تريد واشنطن من خلال عمليات سرقة النفط السوري أن تستخدم الموارد التي يتمّ الحصول عليها في الحرب لدعم تلك الحرب، أي لمواصلة عملياتها العسكرية ونفقاتها في سورية وحتى في الشرق الأوسط بأكمله، وتحاول الولايات المتحدة من خلال هذه الطريقة إضعاف الحكومة السورية اقتصادياً".

لكن وبعد أكثر من عقد من الحرب، وفي محاولة لتقويض سبل عيش الشعب السوري لم تهزم الجهود العسكرية للولايات المتحدة والغرب الحكومة السورية، وكلّ الانتهاكات التي تمارسها الولايات المتحدة لسيادة سورية ونهب مواردها هي من أجل مصالحها الخاصة، أي لتحقيق المزيد من المكاسب الاقتصادية.

ما تهتمّ به واشنطن في الشرق الأوسط ليس الديمقراطية، أو حقوق الإنسان، أو الحكم الرشيد، ولكن الوصول إلى الموارد مثل النفط، كما يمكن من وجهة نظرها للفوضى في المنطقة أن تساعد الولايات المتحدة على الاستيلاء على المزيد من الموارد الطبيعية وإظهار نفوذها.

إن الضربات الجوية الأخيرة لواشنطن على سورية، وسرقة نفطها هي دليل حيّ على أن الجشع والمصالح هي التي هيمنت على الدبلوماسية الأمريكية، وليس الديمقراطية كما تزعم دائماً. ولسنوات عديدة شنّت الولايات المتحدة حروباً لا حصر لها في دول مثل أفغانستان والعراق تحت شعار "مكافحة الإرهاب"، لكن يبدو الآن أن عمليات مكافحة الإرهاب هذه هي أداة لخدمة المصالح الأمريكية، وحديث واشنطن عن مكافحة الإرهاب هو مجرد كلام فارغ، لأنه بناءً على النتائج، فإن الولايات المتحدة وبقية العالم لم يصبحوا أكثر أماناً. وبدلاً من ذلك، تمّ جلب المزيد من الفوضى لهم بسبب حروب واشنطن المزعومة على الإرهاب.

تزعمُ الولايات المتحدة أنها "منارة الديمقراطية"، و"نموذج للديمقراطية"، لكنها في الوقت نفسه تنتهك بشكل صارخ سيادة الدول، وتستولي على مواردها، وهو انتهاك متعمد للجوهر الحقيقي لـ"الديمقراطية"، و"حقوق الإنسان".

قال "تيان": إن الولايات المتحدة تتحدث عن الخير والصلاح والأخلاق، لكنها لم تأخذ في اعتبارها أبداً سلامة أو رفاهية أو بقاء الناس في البلدان غير الغربية، بما في ذلك سورية، على محمل الجد، حيث يمكن ملاحظة أنه في العقد الماضي، أدّت الإجراءات الأمريكية، بما في ذلك سرقة النفط السوري، إلى تفاقم الكارثة الإنسانية في سورية.

وبهذا المعنى، فإن الولايات المتحدة مدمّرة لاستقرار الشرق الأوسط، وليست جهة بناء، كما أن ما يُسمّى بالقيم الأمريكية مثل "الديمقراطية" ما هي إلا ورقة توت للتغطية على تدخل الولايات المتحدة وعدوانها ونهب الموارد وسعيها إلى الهيمنة، وأي شخص لديه فهم بسيط لتعقيد السياسة الدولية سيعرف أن "الديمقراطية" هي مجرد ذريعة للولايات المتحدة للتدخل في البلدان الأخرى والحفاظ على هيمنتها، وأن الهدف الفعلي لسلسلة التدخلات الأمريكية حول العالم هو خدمة هيمنتها المطلقة، والسماح باستخدام موارد جميع دول العالم من قبل الولايات المتحدة، والتخلّص من جميع منافسيها.

تشريع أمريكي يُظهر الخوف من التكنولوجيا الصينية

في 16 آب الماضي وقّع الرئيس الأمريكي جو بايدن على قانون خفض التضخم لعام 2022، والذي بموجبه سيتمّ استثمار 369 مليار دولار في الطاقة النظيفة لتقليل الانبعاثات ومكافحة تغيّر المناخ، وسيتمّ إنفاق 64 مليار دولار بموجب قانون الرعاية بأسعار معقولة لخفض الصحة وتكاليف التأمين، وسيتمّ فرض ضريبة بنسبة 15 في المائة كحدّ أدنى على الشركات التي تربح أكثر من مليار دولار في السنة. ويتطلب التشريع استثمارات إجمالية قدرها 437 مليار دولار، ومن المتوقع أن يرفع 737 مليار دولار، ويقلل العجز بمقدار 300 مليار دولار.

بحجة مكافحة التضخم، يعد البيت الأبيض بـخفض التكاليف للعائلات ومكافحة أزمة المناخ وتقليص العجز، وأخيراً مطالبة أكبر الشركات بدفع نصيبها العادل، لكن قانون خفض التضخم لن يعالج بشكل مباشر العديد من الأسباب الكامنة وراء ارتفاع أسعار السلع والخدمات من الغاز والطعام إلى وجبات المطاعم والإيجارات، على الرغم من أن مؤشر أسعار المستهلك لا يزال عند أعلى مستوى له منذ أربعة عقود.

في الواقع قال مكتب الميزانية بالكونغرس إن التغييرات سيكون لها تأثير "ضئيل" على التضخم هذا العام أو العام المقبل، وهذا يجعل قانون تخفيض التضخم نسخة مصغرة من "قانون إعادة البناء بشكل أفضل" الذي اقترحته إدارة بايدن في عام 2021، في الواقع يعتبر قانون تخفيض التضخم مشروع قانون خاص بالمناخ، حيث يرتبط الاستثمار البالغ 369 مليار دولار بـ"تغيّر المناخ وأمن الطاقة"، بما في ذلك الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز لتعزيز إنتاج السيارات الكهربائية والمعادن المهمّة وتطوير تقنيات الطاقة المتجدّدة، وبالتالي يمثل أكبر استثمار منفرد في المناخ والطاقة في تاريخ أمريكا.

تهدف هذه الأحكام إلى وضع الولايات المتحدة على طريق خفض الانبعاثات بنسبة 40 في المائة بحلول عام 2030، ولكنها تعكس أيضاً الأهداف الاقتصادية والجيوسياسية، بما في ذلك الرغبة في تقليل اعتماد الولايات المتحدة على الصين، مما يضمن الانتقال إلى اقتصاد نظيف يخلق الملايين من وظائف التصنيع الأمريكية، ويتمّ تشغيله بواسطة تقنيات نظيفة أمريكية الصنع.

هدف بايدن هو التأكد من أن 40-50 في المائة من جميع المركبات الجديدة المباعة بحلول عام 2030 هي مركبات كهربائية -قفزة هائلة من 2 في المائة فقط في عام -2020 ولهذا يوفر قانون تخفيض التضخم ما يصل إلى 7500 دولار ائتمان ضريبي لكل مركبة كهربائية مؤهلة. لكن تلك المركبات الكهربائية فقط هي التي ستحصل على الإعفاء الضريبي الذي يتمّ تصنيع مواد ومكونات بطارياتها بنسبة 50 بالمائة في أمريكا الشمالية بدءاً من شهر كانون الثاني من العام المقبل. واعتباراً من عام 2029 ستتأهل المركبات الكهربائية التي تستخدم مواد ومكونات بطاريات مصنوعة في أمريكا الشمالية فقط للحصول على الإعفاء الضريبي. أيضاً يجب تعدين المعادن الرئيسية للبطاريات المستخدمة في هذه المركبات الكهربائية، ومعالجتها في الولايات المتحدة أو البلدان التي لديها اتفاقية تجارة حرة معها.

مشروع القانون هو في الواقع تشريع آخر: "اشترِ المنتجات الأمريكية"، يهدف إلى قطع العلاقات مع سلاسل توريد السيارات الكهربائية التي تتمحور حول الصين وخاصة سلسلة توريد البطاريات.

إن زيادة إنتاج البطاريات في الولايات المتحدة هو من صميم عمل قانون تخفيض التضخم، خاصةً وأن النيكل والكوبالت والليثيوم هي المعادن الرئيسية المستخدمة في البطاريات عالية الأداء، لكن الولايات المتحدة ليست منتجاً كبيراً لأيّ من هذه المعادن، وعادةً لا تقوم الدول التي تنتجُ مثل هذه المعادن بكميات كبيرة بتصنيع مكونات البطاريات أو البطاريات. والمثال المناسب هو تشيلي التي تنتج 25 بالمائة من الليثيوم في العالم، ولكن لا توجد كمية ملحوظة من البطاريات.

ظلّت الصين أكبر سوق لسيارات الطاقة الجديدة في العالم لمدة سبع سنوات متتالية وربطاً مهماً في سلسلة التوريد العالمية للبطاريات، حيث تأتي معادن البطاريات في الغالب من الصين أو الشركات التي لها علاقات وثيقة مع الصين، وتمثل شركات تصنيع البطاريات الصينية نحو نصف حصة السوق العالمية، إذا قطع صانعو السيارات في الولايات المتحدة وحلفائها مثل الدول الأوروبية واليابان وشركاتهم العلاقات مع الموّردين الصينيين فسيتعيّن عليهم إنفاق المزيد على الشراء والتسليم، لأن نسبة كبيرة من المواد المستخدمة في البطاريات تأتي من الصين.

من كتاب " الذكرى السنوية لرحيل فقيد الوطن والأمة" "1"

اختزلت سيرة الفقيد المناضل الحكيم الدكتور عبدالوهاب محمود عبدالحميد إيمانه برسالة جديدة لوطنه اليمني الكبير الواحد فكان فعله حاضرا في صميم الأحداث والتحولات المجتمعية، والوطنية اقتصادياً وسياسياً وثقافيا وفكريا وتراكمت برصيد مرجعيته في الواقع مكونا قوة وازنة دافعة وداعمة لتحقيق الأهداف والغايات الكبيرة للوطن بحقائق وجوده وتمظهره على النطاقين العربي والدولي.

وقد شهدت الذكرى السنوية الأولى لرحيل الفقيد رحمه الله إصدار كتاب تاريخي بعنوان: "في الذكرى السنوية الأولى الوطن والأمة" ولأهمية مضمون الكتاب تنشر "الجماهير" على حلقات أبرز ما تضمنه هذا الإصدار..

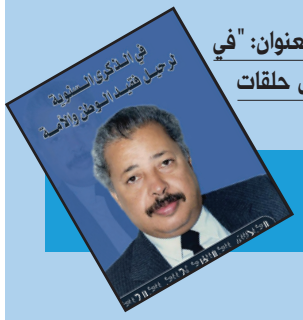

"شهادات حية"

فقيد الوطن.. الدكتور عبدالوهاب محمود

بقلم الرئيس الأسبق علي ناصر محمد

عبدالوهاب محمود الشخصية القومية العروبية العميقة التي جمعت بين ثلاثية متلازمة قلما يجمعها أي شخص (القبلية - السياسية ـ الاقتصادية).

من حيث القبيلة فهو من أسرة مشائخية كبيرة تنحدر من ملوك سبأ، ومن كبار قبائل مذحج، ومشائخ تعز المحافظة الأكثر ثقافة، وانفتاحاً على مستوى اليمن، ويعتبر شيخ ضمان ومرجعية قبلية علي مستوى اليمن. لقد استطاع عبد الوهاب محمود أن يجعل من قبيلته نموذجاً للقبيلة المتمدنة الجامعة بين أصول العرف اليمنية، وتجاوز الانغلاق القبلي إلى طور العلم والانفتاح، حيث دفع بالمئات من أبناء القبيلة للدراسة في الخارج، وتأهيلهم بما يسهم في خدمة قبيلتهم ووطنهم، لتكون القبيلة الأكثر تأثيراً في الحياة السياسية اليمنية، والمتواجدة بقوة في مفاصل الدولة.

أما من الناحية السياسية: فهو الشخص الذي أسندت له أدوار سياسية محورية، بل أثبت قدراته ليكون أحد أقطاب السياسة اليمنية، والعربية منذ قيام الثورة اليمنية عام ١٩٦٢م، متقلداً العديد من المناصب الإدارية، والوزارية والدبلوماسية والبرلمانية والسياسية كأمين عام حزب البعث منذ ١٩٩٤م حتى وفاته في آب ٢٠٢١م.

ومن خلال تلك الحياة المفعمة بالنضال الوطني والقومي الممتزج بالحكمة والمواقف الوسطية المكتسبة من خبرته الاجتماعية، والعلمية والدبلوماسية والسياسية، عرفته الأكثر توازناً في كل مواقفه الوطنية والقومية، مما أكسبه الثقة لدى الجميع، فكان شوكة ميزان في كل الخلافات التي تنشب في الداخل بين السلطة والمعارضة.

ولا ينسى له الدور البارز والفعال في تحقيق الوحدة اليمنية، فهو القومي الذي يناضل لوحدة الأمة فما بالك بوحدة وطن.

لقد تجاوز دوره النضالي على المستوى اليمني إلى القومي العربي، وإسهامه الفاعل والملموس في السياسة الخارجية اليمنية على مستوى الوطن العربي والإقليمي والدولي، فهو الدبلوماسي العميق، والبرلماني المتميز والسياسي المخضرم والاقتصادي المبدع، والشيخ المتمكن المساهم في تطوير القبيلة اليمنية.

أما على مستوى الاقتصاد فهو أكاديمي متخصص في رسم السياسات الاقتصادية للجمهورية العربية اليمنية قبل الوحدة اليمنية ١٩٩٠م، وأحد معدي ميزانية الجمهورية اليمنية لفترات طويلة. وترك بصمات مشرفة خلال حياته النضالية لا تنسى، كما ترك فراغا كبيرا لا يعوض.

وقد تعرفت إليه في كل من، صنعاء وتعز وعدن ودمشق، وكان يحظى بالاحترام على المستوى الوطني والقومي.

وقد خسر الوطن بوفاته أحد أبنائه المخلصين، الذي أفنى حياته في خدمة الوطن والشعب والأمة العربية.

" المجد والخلود لروح الفقيد الكبير"

الجماهير
وحدة-حرية-اشتراكية
الأربعاء 07 سبتمبر 2022م 11 صفر 1444هـ العدد (702)
أسبوعية - سياسية عامة تصدر الكترونيا - مؤقتا
الموقع الإلكتروني: www.albaath.ye

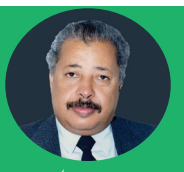

رحمة الله تغشاك يا أبا رامي

الإمارات وشبكات المرتزقة الأجانب

استجلبت الإمارات المرتزقة الأجانب، ومنحتهم ميزات وضمانات كبيرة، واستخدمتهم من أجل تنفيذ أجندتها الخاصة في منطقة الشرق الأوسط وكسب النفوذ المشبوه، وكانت باكورة خطوات الإمارات في هذا المضمار تشكيل محمد بن زايد لقوة سرّية مؤلفة من 800 مرتزق كولومبي تحت قيادة ريكي تشامبرز، العميل السابق لمكتب التحقيقات الفيدرالي FBI، والذي عمل لسنوات لصالح إريك برنس مؤسس شركة بلاكووتر.

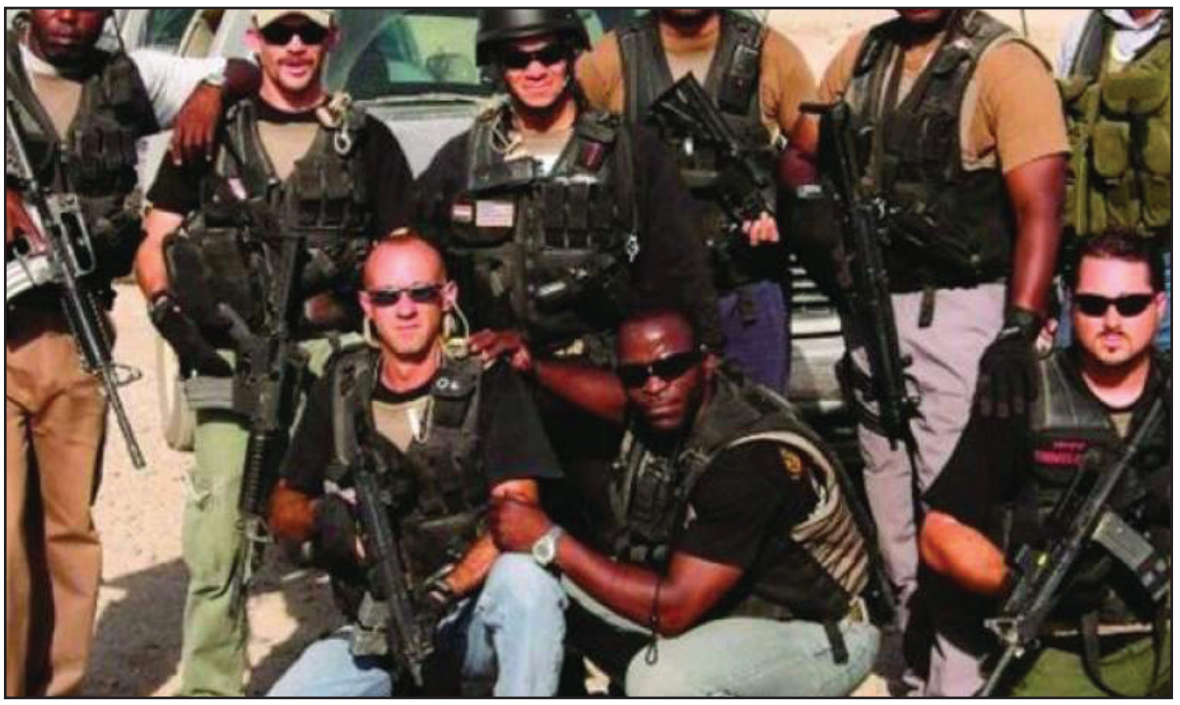

وبحسب مركز العاصمة للدراسات البحثية والمجتمعية، لم تدخل الإمارات وحدها هذا المضمار، حيث دخلت معها المملكة العربية السعودية على خط استجلاب المرتزقة، وبعد حادثة مقتل الصحفي جمال خاشقجي في أكتوبر 2018، تم تسليط الضوء على الدور السعودي في قمع المعارضين، وكذلك دور السعودية في جلب المرتزقة أيضا للحرب بالوكالة على الأرض، بما في ذلك مرتزقة يصنفون في سن الطفولة.

ولكن الإمارات حازت قصب السبق في هذا المضمار، وسارت فيه بخطى حثيثة، ولم تستجلب الفئة الدنيا من الجنود فحسب، بل وظفت مرتزقة كانوا ضباطا بقوات خاصة بعدة دول، ومرتزقة ذوي رتب رفيعة سابقة في جيوش أجنبية كبيرة، بما في ذلك الولايات المتحدة، وبريطانيا، وأستراليا.

ولم يخل العمل الإماراتي من الاستعانة بالجانب الإسرائيلي، سواء فيما يتعلق بجوانب التدريب، أو توفير المعدات، أو غيرها من الوسائل، مع الوضع في الحسبان ذلك الدور المهم الذي لعبه – وما زال يلعبه – محمد دحلان – صاحب الشخصية الأمنية المثيرة للجدل – والذي يتمتع بعلاقات خارجية قوية ومتنفذة، لاسيما مع الجانب الإسرائيلي.

استخدمت الإمارات فرق المرتزقة لأغراض متعددة، بما في ذلك اغتيال رموز سياسية وأمنية ودينية تعتبرها الإمارات مناهضة لها، ولم يخل عمل أفراد وفرق المرتزقة من ممارسة انتهاكات كبيرة، وحدثت أكثر تلك الانتهاكات وأسوأها في اليمن، بما في ذلك ما يصنف تحت بند جرائم الحرب، ولكن بلا محاسبة حتى الآن.

بواعث تشكيل الإمارات لفرق المرتزقة

وكان من ضمن بواعث توظيف المرتزقة كذلك :انخراط الإمارات في حرب اليمن، حيث حرصت أبو ظبي على الحد من العواقب السياسية الداخلية جراء الخسائر في الأرواح، ومن ثم اتجهت لإحلال فرق المرتزقة محل العديد من القوات البرية الإماراتية.

نقص الخبرة القتالية للقوات الإماراتية في القتال المتلاحم في المعارك البرية، حيث تعتمد الإمارات – كما السعودية – بشكل أكبر على الغارات الجوية وهو ما تسبب في مآسٍ كبيرة للمدنيين اليمنيين.

(1) المرتزقة الكولومبيون

اختارت الإمارات المرتزقة الكولومبيين لعدة أسباب، من بينها خبرتهم في مكافحة تمرد مجموعات الفارك اليسارية الثوريه في كولومبيا، حيث يتمتع العسكريون الكولومبيون بخبرة كبيرة في هذا المجال بعد 50 عاما من الحرب الأهلية هناك.

بالإضافة إلى الخبرة في التعامل مع حرب العصابات التي تشنها عصابات الاتجار في المخدرات في كولومبيا. وكذلك التميز بالتدريب الجيد على التعامل مع المعدات العسكرية الأمريكية، وعلى جانب مهم أيضا؛ التكلفة الأقل بكثير مقارنة بتكلفة توظيف المرتزقة الأمريكيين والأوروبيين.

وشكلت الإمارات أول مجموعة من المرتزقة في 2011 بموجب تعاقد بلغت قيمته الإجمالية 529 مليون دولار أمريكي، حيث جلبت الإمارات 800 من الكولومبيين بشكل سري، وأنشأت لهم معسكرا على درجة عالية من السرية في صحراء مدينة زايد خارج أبو ظبي.

قدرت نفقات المعسكر آنذاك بتسعة ملايين دولار شهريا، ابتداء من نفقات الطعام والشراب – الذي استلزم إحضار طباخين كولومبيين – حتى نفقات التسليح والمعدات العسكرية والصيانة والتدريب.

وقد استقدمت الإمارات محاربين قدامى من القوات الجوية الخاصة البريطانية، والفيلق الفرنسي الخارجي، لعمل دورات تدريبية لهؤلاء المرتزقة، واجتذبت الإمارات من أجل ذلك بعض المدربين من ذوي الرتب الرفيعة الذين شاركوا في الحرب في أفغانستان والعراق، بمتوسط رواتب يفوق 200 ألف دولار سنويا.

ولكن تقلص عدد مجندي هذه الفرقة بعد ذلك إلى 580 فقط، وذلك لعدد من الأسباب، كان منها:

اكتشاف إدمان آخرين للمخدرات.

حدوث بعض المشاكل الإدارية المتعلقة بالمشروع حينئذ، والتي كان من بينها التغير المتكرر لقيادة المجموعة بعد رحيل تشامبرز، القائد الأمريكي الأول لها، بعد شهور قليلة من بدء المشروع.

وتجدر الإشارة إلى أن إريك برنس كان يأمل في جني عدة مليارات من الدولارات عبر تجميع كتائب مرتزقة إضافية من أمريكا اللاتينية لصالح الإمارات، وكذلك فتح مجمع عملاق لتدريب مرتزقة لصالح العديد من الحكومات، بعيدا عن التدقيق من قبل الكونجرس الأمريكي أو محققي وزارة العدل، أو غير ذلك من الجهات القانونية.

ميزات وضمانات لمجندي المرتزقة

تمتع المرتزقة الذين جلبتهم الإمارات – وكذلك السعودية – بعدد من الميزات، ومُنحوا ضمانات لهم ولعائلاتهم، حيث كان المرتزق يتقاضى 150 دولارا في اليوم الواحد، حسبما ذكرت نيويورك تايمز في 2011.

ويعد ذلك – على الرغم من أنه يقل عن نصف ما يتقاضاه المرتزقة الأوروبيون والأمريكيون – مبلغا كبيرا يزيد عن خمسة أضعاف ما كان المجند يتقاضاه في كولومبيا، والذي قدر بما لا يزيد عن 400 إلى 600 دولار شهريا.

وفي حرب اليمن؛ قدرت رواتب الكولومبيين بين 2000 إلى 3000 دولار شهريا كراتب أساسي، علاوة على راتب إضافي يقدر بألف دولار أسبوعيا طوال فترة تواجد بالإمارات تقدر بثلاثة أشهر.

وتعدت الضمانات والميزات ما يتعلق بالأمور الاقتصادية الخاصة بالرواتب والمكافآت، حيث حصل المرتزقة كذلك على بطاقات إقامة رسمية في الإمارات، مع الفوائد الصحية والتعليمية كما للمواطنين الإماراتيين.

كما وُعدوا بالحصول على الجنسية الإماراتية الفورية بعد عودة المرتزقة من مهامهم باليمن، وكذلك الوعد بمنح الجنسية لأسرة المرتزق، علاوة على معاش مالي مناسب بعد ذلك.

كذلك منحتهم المخابرات العسكرية الإماراتية، المشرفة على المشروع وقتئذ، ميزة العبور من بوابات الجمارك وشؤون الهجرة دون تفتيش أو استيقاف.

وفي حالة وفاة أحد أفراد المرتزقة في إحدى المهام؛ فهناك ضمان برعاية أسرته مستقبليا، بما في ذلك الرعاية المادية والتعليمية حتى انتهاء المرحلة الجامعية، حسبما ذكرت صحيفة El Tiempo الكولومبية في أكتوبر 2015.

نشر المرتزقة في اليمن و الدور الأمريكي

أكدت كل من نيويورك تايمز، والإيكونوميست، في نوفمبر 2015، على نشر الإمارات لقوة مرتزقة في اليمن. وقد تشكلت تلك القوة من 450 مقاتلا، معظمهم من الكولومبيين، إلى جانب بعض المرتزقة من دول أخرى، بما في ذلك بنما، وتشيلي، والسلفادور.

إذ تم توظيف حوالي 100 سلفادوري كمرتزقة باليمن عن طريق الشركة الأمريكية العملاقة "نورثروب جرومان" كمقاول متعاقد من الباطن، كما تؤكد الكاتبة لورا كارلسن – بحسب مصدر بوزارة دفاع السلفادور – على توظيف مرتزقة مكسيكيين في اليمن، أغفلهم تقرير نيويورك تايمز.

تم إعداد تلك القوة، وتدريبها، وتطوير أدائها، في معسكر مدينة زايد ابتداء من أوائل عام 2011 حتى نهايات عام 2015، أي لمدة تقارب خمس سنوات، وشارك في قيادة القوة أوسكار جارسيا بات، القائد السابق بالعمليات الخاصة الكولومبية، ومدير الشركة الكولومبية "جلوبال إنتربرايزس Global Enterprises"، المسؤولة عن توظيف أعداد من الجنود العسكريين الكولومبيين السابقين كمرتزقة لصالح الإمارات.

وعن الدور الأمريكي، يتساءل المحلل السياسي الأمريكي ويليام هارتونج عن مدى المشاركة الأمريكية في تدريب وتجهيز قوات المرتزقة التي استجلبتها الإمارات من دول أمريكا اللاتينية الأربعة؛ كولومبيا، وتشيلي، وبنما، والسلفادور.

بما في ذلك أكثر من ثلثي تلك القوات من كولومبيا وحدها، مستندا إلى قيام الولايات المتحدة بتدريب حوالي 30 ألفا من العسكريين من تلك الدول الأربعة إبان عهد الرئيس باراك أوباما، وعلى رأس من دربتهم أمريكا أوسكار جارسيا بات.

كما أن معظم العتاد الذي تستخدمه الإمارات في اليمن عتاد أمريكي، وقال هارتونج: "سيكون من المفيد معرفة كم من هؤلاء الثلاثين ألفا باعوا مهاراتهم للإمارات العربية المتحدة للقتال إلى جانب قواتها في اليمن؟!".

وتشير الكاتبة لورا كارلسن – في ذات السياق المتعلق بالدور الأمريكي – إلى إنفاق الولايات المتحدة، على مدار 15 عاما من 2000 إلى 2015، حوالي 7 مليارات دولار على تدريب، وتقديم المشورة، وتجهيز، قوات الأمن الكولومبية، كما "نفذت الولايات المتحدة في السنوات القليلة الماضية استراتيجية لإعداد الكولومبيين لصناعة ناشئة"، هي صناعة: "تصدير الأمن".

من ناحية أخرى، جلبت الإمارات بالاشتراك مع السعودية أعدادا إضافية من المرتزقة الكولومبيين في اليمن في 2015، من أجل الحرب في الخطوط الأمامية

ولم يتضح أي من الدولتين – الإمارات والسعودية – قد تعاقدت مع المرتزقة الكولومبيين مبدئيا في ذلك العام، لكن القناة التلفزيونية الكولومبية TeleSUR ذكرت أنها السعودية.

بينما ذكرت تقارير أمريكية وكولومبية أخرى بأن المرتزقة أكملوا تعاقداتهم في الإمارات، التي منحتهم الضمانات السابق ذكرها.

ويمكن أن يعد ذلك تكاملا بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في العمل الخاص بجلب المرتزقة لخوض القتال في اليمن.

قدر العدد المبدئي للفرق التي جلبت في 2015 بحوالي 800 مقاتل – كعدد أول فرقة شكلتها الإمارات في 2011، ارتفع بعد ذلك إلى 3300 من العسكريين ورجال الشرطة المتقاعدين، وصلوا إلى اليمن على دفعات، كان أولها 92 جنديا سابقا من القوات الخاصة الكولومبية.

مصدر مصري

وكان مصدر مصري وثيق الصلة بدوائر صناعة القرار قد صرح لصحيفة العربي الجديد في 8 يوليو 2019 بأن الأيام السابقة لتصريحه شهدت اتفاقات واسعة مع مليشيات ومسلحين أفارقة، من دول محيطة بالسودان، للمشاركة في عملية اقتحام طرابلس مقابل أموال. وقال المصدر: إن الاتفاقات جرت مع عناصر مسلحة من تشاد، بتمويل من الإمارات والسعودية.

وكشف ذات المصدر المصري – سالف الذكر – أنه في إطار عمليات التجهيز لـما أسماه "معركة الحسم"، أبرم قادة الإمارات، اتفاقا مع الفريق محمد حمدان دقلو – الشهير بحميدتي – قائد قوات الدعم السريع، ونائب رئيس المجلس العسكري الانتقالي بالسودان، لتزويد مليشيات حفتر بمسلحين، من المليشيات المسلحة في السودان، التي يرتبط قادتها بعلاقات وثيقة بحميدتي.

وأكدت الجزيرة نت في 24 يوليو 2019 من خلال مصادرها الخاصة، ووثائق حصلت عليها، تجنيد ونقل الإمارات مرتزقة سودانيين عبر مطارات السودان بمساعدة حميدتي، حيث حصلت الجزيرة نت على معلومات خاصة تكشف طبيعة تجنيد حميدتي لمئات المرتزقة لصالح الإمارات من القبائل العربية في دارفور.

وقد استُخدمت في النقل طائرات عسكرية إماراتية من طراز C17 وC130، حيث طلبت الإمارات سماح السلطات السودانية بنقل العناصر المقاتلة من دارفور إلى عصب بإريتريا على مدار شهر يونيو 2019.

كذلك طلبت الإمارات تصريح نقل من الخرطوم إلى الخروبة بليبيا خلال يومي 25 و26 مايو 2019، حيث يكون مسار الرحلة بحسب الوثيقة: مطار أبو ظبي – الخرطوم بالسودان – الخروبة بليبيا – القاهرة بمصر مع مبيت ليلة هناك – مطار أبو ظبي.

كما تم الكشف عن نقل مرتزقة أفارقة، بما في ذلك مرتزقة من حركة تحرير السودان، ومن حركة العدل والمساواة، إلى معسكرات تابعة للواء المتقاعد خليفة حفتر، لاسيما معسكرات بقاعدة الجفرة جنوبي ليبيا، بواسطة القيادي في الحركة جابر إسحاق، وتحت إشراف مباشر من الضباط الإماراتيين، وبتمويل من الإمارات والسعودية، وقد وصف تقرير الأمم المتحدة المعني بليبيا أن تلك المجموعات تشكل "تهديدا متناميا".

الجدير بالذكر أن تقرير فريق الخبراء سالف الذكر، يعتبر أن جيش تحرير السودان قد أدى دورا أساسيا في مساعي ما يسمى "الجيش الوطني الليبي" التابع لخليفة حفتر من أجل السيطرة على "الهلال النفطي" الاستراتيجي في ليبيا، الذي يضم البلدات المرفئية الثلاث، رأس لانوف، وسدرة، والبريقة.

وعلى ناحية أخرى، وُجهت اتهامات للمملكة العربية السعودية بتجنيد المرتزقة السودانيين، بمن في ذلك الأطفال، للقتال ضد قوات صنعاء حيث يتواجد ما لا يقل عن 15 ألفا من المرتزقة السودانيين الذين يقاتلون في اليمن لصالح الإمارات والسعودية.

ومن أجل زيادة هذا العدد، تجند السعودية مرتزقة سودانيين من الأطفال، تتراوح أعمار الكثيرين منهم بين 13 و 17 عاما، وصرح خمسة من المرتزقة السودانيين في مقابلات مع نيويورك تايمز بأن نسبة الأطفال لا تقل عن 20% من إجمالي المجندين بوحدات المرتزقة هناك، بينما صرح اثنان آخران بأن نسبة الأطفال تتجاوز 40%.

تجدر الإشارة إلى أن معظم قوات المرتزقة السودانيين تتشكل من ميليشيات الجنجويد السابقة المسؤولة عن الإبادة الجماعية في دارفور.

ويُستَخدم المقاتلون السودانيون في الصراع كجنود "مستهلكين" في الخطوط الأمامية، حيث يكتفي القادة السعوديون والإماراتيون بالتوجيه عن بعد، حسبما أكدت نيويورك تايمز من خلال شهادات العديد من المقاتلين السودانيين باليمن. يُذكر أنه لا تستطيع المملكة العربية السعودية أو الإمارات تحمل العواقب الداخلية بالتضحية بأرواح أعداد كبيرة من جنودهما في الحرب في اليمن.

وتعد معدلات سقوط الضحايا التي عانى منها المرتزقة السودانيون مرتفعة، مقارنة بقوات المرتزقة من الجنسيات الأخرى، حيث تتراوح بين إلى 200 ضحية من بين كل مجموعة من مجموعات الميليشيات المكونة من 500 إلى 700 مقاتل .ورغم هذا العدد الكبير من الضحايا، إلا أن رواتب المرتزقة السودانيين تعد ضئيلة للغاية إذا ما قورنت بغيرهم، حيث يتقاضى المجند المبتدئ ما يعادل 480 دولارا، بينما يتقاضى مقاتل الجنجويد صاحب الخبرة ما يعادل 530 دولارا، علاوة على مبالغ تتراوح بين 185 إلى 285 دولارا كمكافئات إضافية ثابتة فقط لعدد منهم، ويتقاضى مثلها آخرون، ولكن في الأشهر التي يخوضون فيها معارك فحسب.

وربما يرجع السبب إلى كثرة عدد المرتزقة السودانيين، وكثرة الضحايا بالتبعية، مع الرضا بتلك الرواتب المتدنية، إلى الحالة الاقتصادية السيئة للغاية التي يعاني منها السودان منذ عقود، واتجاه الشباب والأطفال للقتال باليمن – حتى إن البعض منهم يدفعون رشى – بمساعدة عائلاتهم – لزعماء ميليشيات محليين حتى يتمكنوا من العمل كمرتزقة باليمن – لأنهم "يدركون أنه لا مستقبل ينتظرهم في بلادهم"، وأن السودانيين "يُصدَّرون للقتال كما لو كانوا سلعة يتم تبادلها بالعملة الصعبة".

تجنيد المرتزقة على الرغم من الانسحاب الإماراتي من اليمن

لم تتوقف الإمارات عن توظيف المرتزقة والدفع بهم إلى اليمن على وجه الخصوص، على الرغم من الانسحاب المعلن من مناطق عديدة باليمن، وقد دفعت الإمارات فعليا بعدد من المرتزقة الهنود والبنجاليين إلى جزيرة سقطرى الاستراتيجية التي تحتلها الإمارات، والتي أعلن سكانها عن رفضهم للتواجد الإماراتي على أرضها، وتظاهروا في العديد من المناسبات مطالبين برحيل القوات الإماراتية.

وصل المرتزقة الهنود والبنجاليون على متن طائرة عسكرية إماراتية حطت في مطار سقطرى الدولي، واستوعبتهم الإمارات في مقر قواتها بالقاعدة العسكرية الإماراتية بالجزيرة.

مع تأكيد مصادر محلية لصحيفة ميدل إيست مونيتور على أنها لم تكن المرة الأولى التي تنشر فيها الإمارات مجندين من جنسيات أخرى بالجزيرة.

كما توظف الإمارات مرتزقة من سكان سقطرى المحليين، وتدفع بالمئات منهم للتدريب بالمعسكرات التابعة لها في عدن، وكذلك معسكرات التدريب بالإمارات، ثم العودة للجزيرة بعد ذلك.

وقد استخدمت الإمارات بعضهم للهجوم على ميناء سقطرى في وقت سابق، وقد أطلقت الإمارات وعودا داخل الجزر التابعة لأرخبيل سقطرى بمنح من يرغب بالسفر للعمل كمجند بالإمارات رواتب تصل إلى 6000 درهم إماراتي، وكذلك إمكانية تجنيدهم في السلك العسكري الإماراتي، مع التركيز على منتسبي الأجهزة الأمنية التابعة للحكومة اليمنية.

وسافر فعليا على إثر تلك الوعود المئات من السقطريين، وسط مخاوف من أن يتم تجنيدهم كمرتزقة لصالح الإمارات، ثم العودة بهم لتنفيذ أجندة الإمارات باليمن، أو إرسالهم إلى ليبيا، أو دول أخرى، على غرار توظيف الإمارات لمرتزقة من دول متعددة.

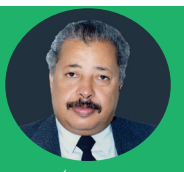

رحمة الله تغشاك يا أبا رامي

حرصاً على وحدة الصف العربي سورية تطلب طرح مسألة عودتها إلى الجامعة العربية

الجزائر تثمّن موقف سوريا بشأن الجامعة العربية وتوجه أول دعوة رسمية للمشاركة في القمة

أكد وزير الخارجية السوري الدكتور فيصل المقداد عدم رغبة سورية في طرح موضوع استئناف عضوية دمشق في الجامعة العربية، خلال القمة العربية المقبلة.

وبحسب بيان لوزارة الخارجية الجزائرية أكد المقداد خلال اتصال هاتفي مع وزير الخارجية الجزائري أنّ دمشق تفضل عدم طرح موضوع استئناف شغل مقعدها بجامعة الدول العربية خلال قمة الجزائر".

ويأتي هذا الموقف حرصاً من سورية على المساهمة في توحيد الكلمة، والصف العربي في مواجهة التحديات التي تفرضها الأوضاع الراهنة على الصعيدين الإقليمي والدولي".

وبحسب البيان أعرب الوزيران عن "تطلعهما لأن تُكلّل القمة بمخرجات بناءة، من شأنها أن تسهم في تنقية الأجواء وتعزيز العلاقات "العربية-العربية" للدفع قدما بالعمل العربي المشترك".

وثمّنت الجزائر بقوة موقف القيادة السورية الداعم لتعزيز العمل العربي المشترك، مؤكدةً "التعهّد بالتنسيق والتشاور مع دمشق طوال فترة رئاستها للقمة العربية".

وقالت وزارة الخارجية الجزائرية في بيان الاثنين الماضي إنّ "الجزائر باشرت في إجراء سلسلة من المشاورات مع عديد الدول العربية الشقيقة بهدف تعزيز التوافقات الضرورية، في سياق التحضير للدورة العادية الـ31 لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، التي ستنعقد أشغالها في الجزائر في الأول من نوفمبر 2022".

وبيّنت الوزارة أنّ "هذه المشاورات قد شملت الجمهورية العربية السورية، إذ قام وزير الشؤون الخارجية رمطان لعمامرة، بتكليف من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بزيارة عمل إلى دمشق يومي 24-25 يونيو 2022، حيث التقى الرئيس الدكتور بشار الأسد، وأجرى مباحثات مع نظيره السوري السيد فيصل المقداد".

وتابع البيان: " في هذا الإطار، تثمّن الجزائر موقف سورياً الداعم لمختلف سبل تعزيز العمل العربي المشترك على المستويات الثنائية والجماعية بما يعود بالنفع على الأمن القومي العربي بكل أبعاده، إذ أوضحت سورية أنّ الأولوية بالنسبة إليها تنصب على تعزيز العلاقات العربية- العربية، وتوحيد الصف العربي.

في سياق متصل وجّهت الجزائر الإثنين الماضي أول دعوة رسمية للقمة العربية المقبلة في الأول من نوفمبر في الجزائر العاصمة وحظيت بها دولة فلسطين.

وسلم الدعوة وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة، إلى الرئيس الفلسطيني محمود عباس في العاصمة المصرية القاهرة.

ودعا الرئيس تبون الرئيس الفلسطيني للمشاركة في القمة العربية، وعبّر عباس عن "امتنانه بأن تكون فلسطين أول من تتلقى الدعوة الرسمية".

وجدد الوزير لعمامرة خلال لقائه عباس الالتزام الدائم للجزائر "بدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق، وتطلعها للدور الفاعل لدولة فلسطين في إنجاح هذا الموعد العربي الهام".

وقال لعمامرة، إنّ بلاده جاهزة لعقد القمة العربية المقررة في الأوّل من نوفمبر المقبل. ويأتي تصريحه رداً على ما نشرته بعض المواقع الخليجية بشأن احتمال تأجيل القمة العربية المقبلة، وعلى تقارير تحدثت عن وجود بعض الدول العربية التي لا تنظر بعين الرضا إلى التحركات الجزائرية في مشروع لمّ الشمل العربي.

"نفق الحرية" تحول مهم في الصراع مع الاحتلال الصهيوني

وجّهت حركة الجهاد الإسلامي، أمس الثلاثاء، تحيةً إلى أبطال عملية "نفق الحرية"، مشيدةً بتضحياتهم وببطولاتهم "التي ستظل عنوان عز، ووسام فخر ومنبع كرامة على جبين الشعب الفلسطيني، وكل الشعوب العربية والإسلامية".

وفي الذكرى السنوية الأولى لعملية "نفق الحرية"، التي نفذها الأسرى الأبطال الستة بقيادة محمود العارضة ورفاقه: أيهم كممجي ويعقوب قادري ومحمد العارضة وزكريا الزبيدي ومناضل انفيعات، أكّدت حركة الجهاد أنّ "التضحيات التي يسجلها الأسرى تمثل حالة اشتباك متقدم في وجه العدو الصهيوني"، وأنّها "لن تضيع سدى".

وشدّدت على أنّ "عملية انتزاع الحرية-نفق جلبوع نجحت في إيصال رسالة الأسرى، وصنعت تحولاً هاماً في الصراع مع العدو الصهيوني"، لافتةً إلى أنّ "صعود المقاومة وقوة فعلها في الضفة المحتلة ما هما إلا شواهد ساطعة على عظيم الأثر الذي أحدثه الأسرى الستة أبطال كتيبة جنين".

وأشارت حركة الجهاد إلى أنّ الذكرى السنوية الأولى لعملية أبطال جلبوع، تتزامن مع انتصار البطل "خليل عواودة" ثم انتصار الحركة الأسيرة في معركتها مع السجان، معتبرةً أنّ "هذا التزامن يدل بوضوح على أنّ الصراع مستمر، وأنّ المعركة لن تحسم إلا بزوال الاحتلال وتحرير كامل أرضنا وأسرانا".

وبحسب الحركة، فإنّ "الشعب الفلسطيني ومقاومته سيبقيان وفيين للأسرى وتضحياتهم"، مشددةً على أنّ "المقاومة ستواصل عملها وسعيها بكل ما تملك من أجل تحرير الأسرى والأسيرات".

يذكر أن عملية نفق الحرية تمكن خلالها 6 أسرى فلسطينيين معظمهم من المحكومين بالسجن المؤبد، من انتزاع حريتهم من سجن "جلبوع" والمسمى عند الاحتلال بـ"صندوق الخزنة"، بعد أن حفروا نفقاً استمر العمل فيه لشهورٍ طويلة، وفقاً لتقديرات صهيونية.

مرحلة جديدة من الحوار الوطني بين القوى السياسية العراقية

أعلنت الحكومة العراقية الاثنين الماضي انطلاق أعمال الجلسة الثانية من "الحوار الوطني" بين القوى السياسية.

وقال مكتب رئيس مجلس الوزراء مصطفى الكاظمي، إنّ "أعمال الجلسة الثانية للحوار الوطني بين القوى السياسية، التي دعا إليها الكاظمي، انطلقت الاثنين".

وكان أول "اجتماع وطني" قد تم عقده في قصر الحكومة في بغداد، في 17 أغسطس الماضي، بحضور الرئاسات الثلاث وقادة القوى السياسية باستثناء "التيار الصدري".

وعبّر المجتمعون حينذاك عن التزامهم بالثوابت الوطنية، وإيجاد حل لكل الأزمات من خلال الحوار، ودعوا "التيار الصدري" إلى "الانخراط في الحوار الوطني لوضع آليات للحل الشامل".

ودعا رئيس البرلمان العراقي محمد الحلبوسي إلى تضمين جدول أعمال جلسة الحوار الوطني المقبلة تحديد موعد للانتخابات البرلمانية المبكرة وانتخاب مجالس المحافظات في موعد أقصاه نهاية العام المقبل.

كما دعا الحلبوسي إلى أن يتضمن جدول أعمال الجلسة المقبلة للحوار الوطني "انتخاب رئيس للجمهورية واختيار حكومة كاملة الصلاحية متّفق عليها، وإقرار قانون الموازنة العامة الاتحادية، وتعديل قانون الانتخابات البرلمانية، وتشريع قانون المحكمة الاتحادية العليا".

وكانت الأوضاع في الساحة العراقية على حافة الانفجار الأسبوع الماضي بعد التصعيد من قبل التيار الصدري، إلا أنّ الهدوء عاد إلى العراق بعد انسحاب أنصار "التيار الصدري" من المنطقة الخضراء، وإنهاء "الإطار التنسيقي" اعتصام أنصاره في العاصمة بغداد. وكان الكاظمي قد هدد بالاستقالة إذا استمر الصراع والفوضى.

المقاومة الفلسطينية في الضفة.. إلى أين؟

أيمن الرفاتي

على الرّغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الاحتلال في مواجهة المقاومة في الضفة المحتلة وحصرها في مناطق محدّدة، وصناعة نماذج لمناطق هادئة بعيدة عن المواجهة والضغط، فإنّ العملية الأخيرة في منطقة الأغوار شرقي الضفة المحتلة أثبتت أن هذه النماذج فاشلة، وأن "خطر" تنامي مقاومة الضفة الغربية وصل إلى مرحلة يصعب السيطرة عليها، على الرغم من الجهد والقوة الأمنيَّين المبذولين فيها على مدار الساعة.

الناظر إلى طبيعة العمل الذي يبذله "جيش" الاحتلال في الضفة الغربية يخشى على المقاومة هناك من استنزاف كبير يصيبها، فكثيرون ممّن سلكوا طريق المقاومة خلال العامين الأخيرين باتوا إمّا شهداء وإمّا أسرى خلف القضبان، لكن حقيقة الواقع تشير إلى عكس ذلك، فأعداد مَن باتوا يؤمنون بالمقاومة أكبر كثيراً من السابق، وفي كل يوم، تندفع أعداد جديدة من الشبّان إلى طريق مقاومة العدو ومستوطنيه، والسلاح لم يعد المعضلة الكبرى أمام مَن يريد المقاومة.

وعلى عكس التوقعات الأمنية للاحتلال، التي تُفيد بالسيطرة على الوضع في الضفة المحتلة مع تشديد القبضة الأمنية، وما يُطلق عليه "عمليات جزّ العشب"، تنطلق فئات جديدة من الفلسطينيين نحو مواجهة الاحتلال ورفض سياسات التدجين.

هذا الأمر لم يعد يقتصر على مناطق شمالي الضفة، بل بات ينتقل يوماً بعد يوم إلى كل مناطق الضفة، والعمليات في الأغوار ورام الله ونابلس وجنين دليل على ذلك. وعبّرت صحيفة "يديعوت أحرونوت"، بعد عملية الأغوار، عن وجود خشية كبيرة لدى المؤسسة الأمنية من انتقال عمليات إطلاق النار "غير المخطَّط لها" إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية المحتلة.

العوامل التي تؤدي إلى تفجُّر الضفة في وجه الاحتلال ما زالت حاضرة بصورة كبيرة، وتزداد يوماً بعد يوم. فإلى جانب البعدين الوطني والديني، اللَّذين نَمَوا بصورة كبيرة في السنوات الأخيرة، تبرز الانتهاكات التي يمارسها الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة، وخصوصاً استمرار سياسة الاستيطان وتوسعها على نحو دائم وقضمها أراضي الفلسطينيين، إضافة إلى استمرار شلال الدم الفلسطيني في الضفة عبر عمليات الاغتيال الممنهج للشبّان.

في البُعد الوطني، يشعر الفلسطينيون في الضفة الغربية المحتلة بأنّ قضيتهم الوطنية تمرّ في أسوأ حالاتها، نتيجة الخذلان السياسي من السلطة الفلسطينية والعرب والعالم على حدّ سواء، وسط محاولات الاحتلال تدنيسَ كل ما هو مقدَّس لدى الفلسطينيين وابتلاعه، إضافة إلى الانتهاكات في الجانب الديني، والتي تتواصل في المسجد الأقصى، وتصل إلى درجة الاستفزاز الشديد، وشعور الفلسطينيين بأن المتطرفين، بحماية حكومة الاحتلال، يعملون بصورة فعلية، وعلى نحو سريع على تهويد المسجد الأقصى وهدمه.

الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة يشعر بأنّ الاحتلال يبتلع كل يوم مساحة جديدة من أرضه، وسيصل في وقت قريب إلى طرده من منزله، وهو يدرك أنّ سياسة الاحتلال تقوم حالياً على السيطرة المتدرجة والهادئة على أكبر قدر من مساحة الضفة، الأمر الذي يحتّم على الفلسطينيين مواجهة هذه السياسة التي يريد الاحتلال من خلالها إحلال المستوطنين مكانهم.

من ناحية أخرى، بات الفلسطيني في الضفة الغربية المحتلة يشعر بالخزي من الوضع السياسي الذي تمثّله السلطة الفلسطينية والقيادات السياسية والأمنية فيها، والتي لم يعد لها أي قيمة في مواجهة الاحتلال، بل بات العدو يعتمد عليها جزئياً في مواجهة المقاومة واعتقال المقاومين.

التحرك المتواصل لرجال الضفة الغربية، ومقاومتهم الاحتلال أثارا حالة من القلق والفزع لدى المنظومتين الأمنية والعسكرية في "دولة" الاحتلال، نظراً إلى تأثير العمليات الفدائية في سمعتهما، ومساسها بجمهور الاحتلال الذي يَشكو بصورة دائمة حالةَ الشعور بعدم الأمن، بل إنّ تطوّر العمليات وظهورها على نحو شبه منظّم عزّزا قلق الاحتلال، وهو ما عبّر عنه رئيس "الشاباك" السابق "آفي ديختر" بعد عملية الأغوار، بالقول: "نحن في موجة تصاعد للعمليات، وعملية إطلاق النار في غور الأردن، نجح منفّذوها في تخطيطها وتنفيذها، ووجدنا أنفسنا في عملية مغايرة عن العمليات الأخرى، وتحمل عواقب وخيمة".

الثمن الذي تدفعه "دولة" الاحتلال في الضفة الغربية المحتلة كبير جداً بالنسبة إليها؛ فانتشار الجيش وعملُ المنظومة الأمنية حَدّا بصورة كبيرة جداً خلال الفترتين الماضية والحالية، وهي تخشى انتقال العمل المقاوم والعمليات الفدائية من مناطق الضفة المحتلة إلى مدن الداخل الفلسطيني المحتل، كما حدث في بداية العام الجاري، المقاومة تتطور في الضفة، ويُستدلّ على ذلك بتقرير صحيفة "يديعوت أحرونوت" بشأن عمليات اقتحام مقام النبي يوسف في نابلس، والذي أشار إلى أنّ "تأمين اقتحام المستوطنين لقبر يوسف في نابلس كان يتم، في السابق، عبر إرسال كتيبتين، تُعَدّان كافيتين على الأقل لتأمين الاقتحام. اليوم، أصبحت كل عملية اقتحام تحتاج إلى أربع كتائب للتأمين، وتُرافق ذلك عمليات إطلاق نار واشتباكات من مسافات قريبة".

مَن يقرأ المشهد جيداً خلال العامين الأخيرين يدرك أنّ حالة الغليان التي وصلت إليها الضفة الغربية المحتلة لا يمكن السيطرة عليها. وليس تطوّر العمليات، من جنين، إلى نابلس، إلى طولكرم، وأخيراً منطقة الأغوار، إلّا دليلاً على تطوّر هذه المقاومة وتخطيها عمليات "جزّ العشب"، وهو ما ينبئ باستمرار جذوتها وتنامي قوتها لتكوين جبهة فلسطينية في غاية الخطورة على الاحتلال.

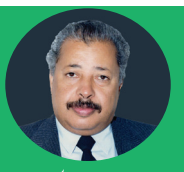

رحمة الله تغشاك يا أبا رامي

الآثار الاقتصادية لنقل البنك المركزي اليمني إلى فرع عدن على القطاعات المالية والنقدية والاقتصادية

كتب د. يحيى علي السقاف

كثيرةٌ هي الآثارُ الاقتصاديّة الكارثية التي يعيشُها أبناءُ الشعب اليمني جراء نقل صلاحيات البنك المركزي إلى فرع عدن والذي ترتب عليها قيام حكومة العملاء طبع المزيد من العملة المزورة الجديدة والتي وصلت إلى حوالي خمسة تريليونات وثلاثمِئة وعشرين مليار ريال، حَيثُ كان لها أثرٌ على الاقتصاد الوطني أدَّى إلى انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، مما سبب تضخماً في ارتفاع أسعار السلع والخدمات وصل إلى مستويات خيالية تفوق قدرة المواطن اليمني الشرائية لتغطية احتياجاته من السلع والمواد الأسَاسية والضرورية، وقد شهد اليمن عدداً من المتغيرات والأحداث على الصعيد العسكري والاقتصادي والسياسي كان أهمها في الجانب الاقتصادي أزمة ارتفاع سعر الصرف وفرض وتشديد القيود على تدفق الواردات من السلع الأسَاسية عبر موانئ الحديدة وقطع مرتبات الموظفين والسياسات والإجراءات الفاشلة المتخذة في السياسات المالية والنقدية من قبل حكومة المرتزِقة.

وقد سعت دولُ تحالف العدوان ومرتزِقته إلى التهرُّب في عدم تنفيذ ما تم الاتّفاق عليه في مفاوضات السويد بتوريد عائدات النفط والغاز المنهوبة إلى حساب موحد لدى فرع البنك المركزي في الحديدة لغرض صرف جميع مرتبات الموظفين، ولا شك أن تلك العوامل مجتمعة إلى جانب استمرار العدوان والحصار والحرب الاقتصادية وتداعياتها منذ ثمان سنوات وانقسام إدارة الاقتصاد الكلي وسيطرت دول العدوان على معظم موارد البلاد الاقتصادية وخَاصَّةً عائدات النفط والغاز، وقرار نقل البنك المركزي إلى عدن قد أثر بشكلٍ مباشرٍ وغير مباشر على أداء الاقتصاد القومي وعمق من تدهور الأوضاع الاقتصادية وزاد من حدة المأساة الإنسانية إلى درجة تصريح وكالات الأمم المتحدة بأن اليمن يمر بأسوأ أزمة إنسانية في العالم وتسبب العدوان بمشاكل اجتماعية واقتصادية سيعاني منها المجتمع اليمني خلال السنوات القادمة مثل تدني مؤشرات التنمية البشرية وانخفاض الإنتاجية وتباطؤ معدلات النمو، وبالتالي استمرار ارتفاع مشاكل البطالة والفقر وانعدام الأمن الغذائي.

كما يعد نشاط القطاع النقدي والمصرفي بمثابة المرآة لتدفق الموارد الحقيقية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، حَيثُ يلعب دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار وكبح جماح التضخم والحفاظ على استقرار سعر العملة الوطنية ويوفر النقد الأجنبي لتمويل فاتورة المجتمع من الواردات وتعمل المصارف كوسيط بين المدخرين والمستثمرين والمقترضين وبالتالي فَـإنَّ أية اختلالات أو تحديات يتعرض لها هذا القطاع قد تهدّد الاقتصاد برمته وتزعزع استقراره، الأمر الذي ينعكس على كافة أفراد المجتمع وبالذات الفئات الفقير والأشد فقراً ويفاقم مشكلة انعدام الأمن الغذائي من قناتين وهي قناة تدهور الاقتصاد وانعكاسه على تقلص فرص العمل ومستوى الدخل وقناة الأسعار جراء تدهور سعر العملة الوطنية وارتفاع الأسعار للسلع المستوردة والمنتجة محلياً ولا شك أن العدوان والحصار الاقتصادي وتداعياتهما وما برز عنهما من أزمات قد تسبب في تدهور النشاط المصرفي واختلال الموازين النقدية ما ساهم في ارتفاع خسائر هذا القطاع التي طالت آثارها الاقتصاد الحقيقي جراء نقل البنك المركزي إلى فرع عدن.

الأثرُ على قطع مرتبات الموظفين

ويؤكّـد ذلك ما جاء في تهديدات السفير الأمريكي للوفد الوطني المفاوض بأنه سوف ينقل البنك المركزي إلى عدن ويجعل الريال اليمني لا يساوي الحبر الذي طبع عليه، حَيثُ ترتب على ذلك قطع مرتبات جميع الموظفين بالرغم من التزام الفارّ هادي أمام المجتمع الدولي بصرف جميع مرتبات الموظفين عقب تنفيذ قرار نقل صلاحيات البنك المركزي إلى عدن.

ومما لا شك فيه أن هذا دليلاً كافياً على أن دول تحالف العدوان ومرتزِقتها هي السبب الرئيسي لقطع مرتبات الموظفين كُـلّ هذه السنوات وموضوع صرف مرتبات الموظفين يعتبر من الحقوق القانونية التي نصت على وجوب استحقاقها جميع النصوص الدستورية والقانونية المحلية والدولية وتعتبر من الحقوق الملزمة والمستحقة الواجب تسليمها جراء القيام بأي عمل مقابل أجر متفق عليه في جميع الكتب والأديان السماوية كما يُعد استحقاقاً إنسانياً قبل أن يكون ورقة اقتصادية وسياسية تستخدمها دول العدوان؛ بغرض الضغط على الشعب اليمني والقيادة الثورية والسياسية.

الأثرُ على العرض النقدي

ويرى خبراءُ اقتصاد أن طباعةَ نقود دون أن يكون لها غطاءٌ قانوني يؤدي إلى نتيجة أسَاسية وهي ارتفاع الأسعار، حَيثُ يزيد المعروض النقدي دون أن تقابله زيادة موازية في السلع والخدمات وسبب نقل وظائف البنك المركزي إلى فرع عدن وإغلاق نظام تسوية المعاملات الخارجية وقيامها بطباعة حجم نقدي كبير تعدى ما تم طباعتُه خلال أربعين عاماً، الأمر الذي كان له أثرٌ واضح في تدهور سعر صرف الريال جراء الإفراط النقدي والمضاربة بالعُملة المزوَّرة.

وقد تسببت هذه المشكلة في شل قدرة البنك المركزي على القيام بوظيفة بنك البنوك وتوفير احتياجات البنوك من السيولة مما جعل البنوك تضع شروطاً وتحدّد سقوف معينة للسحب من الودائع وهو ما دفع كثير من المتعاملين مع البنوك بالاحتفاظ بأموالهم بشكل سيولة في خزائنهم الخَاصَّة أو القيام بالمضاربة بها في أسعار العملة في ظل عدم قدرة البنك المركزي على الدفاع عن سعر الصرف وتلبية فائض الطلب على العُملة الأجنبية الناتج عن ذلك.

الأثرُ على الاحتياطيات من النقد الأجنبي

ويعد رصيدُ الاحتياطيات الخارجية من المؤشرات الهامة التي تبين مدى قدرة الاقتصاد على الوفاء بالتزاماته الخارجية وَأَيْـضاً المحافظة على استقرار سعر صرف العُملة الوطنية خَاصَّة في بلدٍ يعتمد وبشكل كبير على العالم الخارجي في توفير احتياجاته الأسَاسية وقد جرى العرف الاقتصادي بأن مستوى الاحتياطيات من النقد الأجنبي الآمن يغطي احتياجات الاقتصاد من الواردات ما بين 3-6 أشهر في المتوسط وخلال الفترة الماضية انحسرت موارد النقد الأجنبي للبنك المركزي اليمني في صنعاء بفعل توقف الصادرات وخَاصَّةً من النفط والغاز وتعليق تدفق المساعدات الخارجية الرسمية اللتان كانتا يعتمد عليهما في رفد رصيد احتياطياته الخارجية في ظل استمرار استخداماته لتغطية فاتورة استيراد السلع الأسَاسية والوفاء بالتزامات الحكومة المدفوعة بالعملة الأجنبية وَأَيْـضاً الدفاع عن سعر الصرف حتى إغلاق نظام السويفت في البنك المركزي من قبل دول الاحتلال في سبتمبر 2016م، ما أدَّى إلى استنزاف احتياطيات البنك المركزي من النقد الأجنبي.

حيث توضح المؤشرات تراجع الاحتياطيات الخارجية ونهبها من قبل حكومة المرتزِقة وأصبحت غير متاحة للبنك المركزي بصنعاء وفي هذا المجال فقد عملت حكومة الإنقاذ على مخاطبة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بعدم قانونية استيلاء حكومة المرتزِقة على تلك الاحتياطيات ومخالفتها لقواعد القانون الدولي، وعملت أَيْـضاً حكومة الإنقاذ بالاتّفاق مع جمعية البنوك والصرافين بإنشاء سلة لمتحصلات النقد الأجنبي من المصادر المتاحة وتخصيصها على السلع الأسَاسية من خلال لجنة المصارفة، وبعد ذلك تم تشكيل لجنة أطلق عليها لجنة المدفوعات كانت مهمتها وضع موازنة لموارد النقد الأجنبي وتحديد استخداماته على أهم السلع الأسَاسية الأمر الذي ساهم في الحد من توسع فجوة الطلب على الدولار المترتبة على الطلب الوهمي.

الأثرُ على سعر الصرف

يعد استقرار سعر صرف العملة الوطنية من أهم العوامل والمتطلبات الرئيسية لاستقرار الاقتصاد وخلال السنوات الماضية وخَاصَّة في المناطق المحتلّة شهد سعر صرف الريال في السوق الموازي هبوطاً مُستمرًّا أمام العملات الأجنبية ولكن يلاحظ أن وتيرة ذلك الهبوط ارتفعت منذ قرار نقل وظائف البنك المركزي إلى فرع عدن وإغلاق نظام السويفت؛ وذلك بسَبب ضعف القدرات المؤسّسية لفرع عدن، إضافة إلى السياسات الفاشلة المتخذة من قبل حكومة المرتزِقة ودول الاحتلال في إطار ما يسمى بالحرب الاقتصادية ومنها المضاربة بالعملة الأجنبية ومحاصرة البنك المركزي في صنعاء وضخ مبالغ طائلة للسوق من العملة المحلية المزورة.

وما يلاحظ أن تلك المبالغ تفوق سقف النفقات التي يتوقع أن تغطيها في المناطق تحت سيطرة دول الاحتلال علاوةً على ما لديها من موارد حقيقية تتركز في مبيعات النفط والغاز إضافة إلى موارد الضرائب والجمارك، وَأَيْـضاً المنح التي تم استلامها من الخارج وبحسب ما تشير إليه وكالات أنباء تلك الدول أو تقارير المؤسّسات الدولية، حَيثُ تجدر الإشارة إلى أن ما قامت به دول العدوان ومرتزِقتها عند نقل البنك المركزي إلى عدن وضخ العملة المطبوعة هو الاستحواذ على جزء هام من ثروة الأفراد في شكل ضريبة مستترة إلى جانب نقل جزء كبير من الثروة في بنوك الاحتلال السعوديّ والإماراتي؛ بهَدفِ زيادة الخناق على الشعب اليمني.

الأثرُ على الائتمان والمصارف

مما لا شك فيه أن القطاع المصرفي يقوم بدور الوساطة المالية بين المدخرين والمستثمرين والمقترضين، ولذا فهو يلعب دوراً حيوياً فيجذب المدخرات التي تسربت من الدورة الاقتصادية وإعادة حقنها فيها من خلال تقديم الائتمان للأنشطة الاقتصادية المختلفة بما فيها قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها ولذا فهو يلعب دوراً رئيسي في تحفيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في إمدَادات السلع، ومن خلال المؤشرات يتضح أن إجمالي أصول البنوك التجارية والإسلامية قد حقّقت زيادة تركزت في الزيادة الائتمانية منها زيادة في الائتمان الممنوح للحكومة وزيادة في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص وهذا في نفس الوقت الذي حقّقت إجمالي الودائع زيادة بفعل الزيادة في الودائع تحت الطلب، بينما كانت الزيادة في أنواع الودائع الأُخرى طفيفة جِـدًّا وهو ما رفع نسبة الائتمان إلى الودائع بعد أن تراجعت هذه النسبة جراء التراجع في الائتمان الممنوح للحكومة عام 2015م وكذلك القطاع الخاص؛ بفعل ارتفاع معدَّل المخاطر وشحت السيولة الأمر الذي ترتّب عليه تراجع في الودائع وزيادة الاحتياطيات وتقليص الائتمان إلى جانب الحصار الذي فرض على تعاملات البنوك مع العالم الخارجي والقيود على التحويلات عبر المصارف.

إجراءاتٌ ومعالجات ضرورية

ومما سبق يجبُ على حكومة الإنقاذ اتّخاذ إجراءات ومعالجات تتمثل في ضرورة قيام البنك المركزي برفع دعاوى جنائية وإدارية أمام البنك الدولي بعدم قانونية فرع البنك المركزي بعدن في طبع العملة الجديدة ومنعه مستقبلاً من طباعة أية عملة؛ كون ذلك يخالف ما جاء بالدستور والقانون اليمني ويخالف الجانب الإنساني الذي يلحق الأضرار بحياة الشعب اليمني ويستهدفه في حياته المعيشية؛ كون القضاء اليمني قد قال كلمته في عدم شرعية حكومة المرتزِقة.

وأيضا ضرورة قيام وزارة حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التي تطالب بحقوق الإنسان في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وجميع الناشطين الحقوقيين المناهضين للعدوان داخل وخارج الوطن أن عليهم جميعاً التقدم إلى المجتمع الدولي برفع قضية ضد حكومة المرتزِقة بالتوقف عن طباعة العملة الجديدة وبطلان قرار نقل البنك المركزي إلى عدن وإرجاع الاحتياطات النقدية التي تم نهبها وجميع المبالغ التي تمت طباعتُها إلى الشعب اليمني الصامد في وجه العدوان الغاشم مع أهميّة مطالبة الأمم المتحدة بتحييد الاقتصاد ومنع تداول العملة الجديدة وفقاً لما طرحه قائد الثورة لتجسيد الوعي الوطني في مواجهة الحرب الاقتصادية ولما تمثله من خطورة على الاقتصاد الوطني.

وأيضاً ضرورة اتِّخاذ إجراءات لتوحيد وتنسيق جهود الحكومة وعملها ككيان موحد؛ مِن أجلِ تحقيق فعاليات السياساتً المتخذة وتحقيق أهدافها مع التوسع في نشر الوعي الإنتاجي والاستهلاكي في أوساط المجتمع، وبالأخص فيما يتعلق بتشجيع الصناعات الصغيرة وبترشيد الاستهلاك من السلع غير الأسَاسية وتفعيل وتعزيز السياسات المالية الكفيلة برفع كفاءة تحصيل كافة الموارد العامة المستحقة للخزينة العامة للدولة وترشيد النفقات العامة ورفع كفاءة تخصيصها بما يساهم في الحد من مشكلة عجز الموازنة ومن ثم على الدين العام وأعبائه الباهظة.

وكذلك ضرورة تفعيل وتعزيز إدارة التجارة الداخلية، بما يكفلُ منعَ الاحتكار وإغراق السوق بالسلع غير الضرورية وضبط الأسعار وتوفر السلع الضرورية وحماية المنتج المحلي والفاقد منه وخفض تكاليف التسويق وإنعاش القطاع الزراعي والسمكي والصناعات الوطنية المتوقفة كمصنع الغزل والنسيج ومصانع الإسمنت والصناعات الحرفية وتحسين نسبة الاكتفاء الذاتي ومحاربة كافة مظاهر الفساد على كافة المستويات وفي كُـلّ المجالات.

الكارثة الصحية بالأرقام.. العدوان يخلف كارثة إنسانية.. مستغلاً التخاذل الأممي

زادت معدلات سوء التغذية جراء العدوان والحصار، حيث أوضحت وزارة الصحة أنه تم تسجيل أكثر من 2.3 مليون طفل دون الخامسة يعانون من سوء التغذية و632 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد والوخيم المهدد لحياتهم بالوفاة خلال العام الحالي، بالإضافة إلى أن هناك أكثر من 1.5 مليون من الأمهات الحوامل والمرضعات يعانين من سوء التغذية منهن 650 ألفاً و495 امرأة مصابات بسوء التغذية المتوسط.

الوضع الغذائي السيئ في اليمن جراء العدوان أدى بدوره إلى ضعف شديد للمناعة وسرعة انتشار الأمراض والأوبئة.. فاستخدام العدوان للأسلحة المحرمة تسبب في ارتفاع نسب التشوهات الخلقية وإجهاض الأجنة بمعدل 350 ألف حالة إجهاض و12 ألف حالة تشوه.

وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة حسب وزارة الصحة بلغت 500 وفاة لكل 100 ألف ولادة حية أي أن عدد وفيات الأمهات خلال فترة العدوان بلغ 40 ألفاً و320 امرأة حامل، فيما يبلغ عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة 288 طفلاً يومياً وبلغ خلال فترة العدوان 727 ألفاً و760 طفلاً، كما تسبب الحصار في رفع نسبة المواليد الخدج إلى ثمانية في المائة مقارنة بالوضع قبل العدوان بمعدل 22 ألفاً و599 حالة، أما ما يتعلق بأعداد المصابين بالأورام التي تسبب في ارتفاعها العدوان والحصار فقد زادت نسبة الإصابة بـ50 % عن المعدل بداية العدوان في 2015م وبلغت 46 ألفاً و204 حالات خلال العام 2021م، كما منع تحالف العدوان إدخال معدات طبية حيوية وعززت شركات دولية عن توريد الأدوية إلى اليمن نتيجة للحصار،فيما انتهت صلاحيات شحنات مساعدات نتيجة بقائها في جيبوتي كمحطة قسرية لمرور المساعدات إلى اليمن ..

«الصحة» أكدت أيضاً تسجيل أربعة آلاف و320 حالة لمرضى الفشل الكلوي، وتم تأمين جلسات غسيل لأكثر من أربعة آلاف مريض يتوزعون على 16 مركزا مهدداً بالتوقفَ، كما تم تسجيل ألفي حالة لوكيميا أطفال وألفي حالة زراعة قرنية.

وذكرت الوزارة أنه تم تسجيل 46 ألفاً و239 حالة مترددة على مراكز الأورام، وانعدام 50 % من الأدوية الخاصة بمرضى السرطان خاصة الأدوية الكيماوية الموجهة والمواد المشعة، وتوقف خدمات التشخيص والعلاج بالإشعاع جراء منع العدوان دخول أهم التجهيزات والمستلزمات كالمعجل الخطي و"الكوبالت بي ستة" والرنين المغناطيسي القائم على تقنية غاز الهيليوم والليود المشع ومستلزمات المسح الذري.

الأوبئة.. كارثة أخرى

وفيما يخص الأوبئة ذكرت وزارة الصحة أنه تم تسجيل 131 ألفاً و528 حالة ملاريا مؤكدة مخبريا، توفي منها 139 حالة، وكذا تسجيل 65 ألفاً و655 حالة داء كلب، توفي منها 139 حالة .. مؤكدة أن تحالف العدوان منع دخول المصل المخصص لعلاج حالات داء الكلب.

وتم تسجيل ثمانية آلاف و51 حالة دفتيريا، توفي منها 516، بالإضافة إلى تسجيل 58 ألفاً و277 حالة إصابة بالحصبة، توفي منها 461 حالة، بالإضافة إلى تدمير البنى التحتية للطرقات والجسور مما أعاق وصول الحالات الحرجة إلى المرافق الصحية.. أضف إلى ذلك أن هناك تداعيات أخرى للحصار أثرت على الأدوية والمستلزمات الطبية، ما أدى إلى ارتفاع أسعار الأدوية وانخفاض القدرة الشرائية لدى المرضى نتيجة الحرب الاقتصادية وصعوبة وصول عدد من الأصناف الدوائية التي تحتاج إلى ظروف نقل خاصة بالتبريد للأدوية الهرمونية ومخثرات الدم وغيرها.

لا غرابة أن يفقد الشعب اليمني الأمل في المنظمات الدولية والمنظمات التي تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان وكذلك المجتمع الدولي الذي يكيل بمكيالين، فمن لم تحركه كل هذه الأرقام وهذه المآسي وهذا الإجرام لا يمكن له أن

يقف موقفاً مشرفاً ينسجم مع الفطرة الإنسانية، فقد مضى زمن التعويل على أصحاب الشعارات والاتجاه لحمل رايات الجهاد والدفاع عن النفس والاقتصاص من المجرمين والظالمين، خاصة وقد لامس الشعب اليمني أثر صموده في وجه العدوان وكيف استطاع أن يضرب عمق الأعداء ويلقنهم الدروس القاسية والمعركة لا تزال على أشدها وملامح المعركة باتت واضحة يرسمها جيش اليمن ولجانه الشعبية، فموعد الأعداء الصبح " أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ".

الجماهير
وحدة-حرية-اشتراكية
الأربعاء 07 سبتمبر 2022م 11 صفر 1444هـ العدد (702)
أسبوعية - سياسية عامة تصدر الكترونيا - مؤقتا
الموقع الإلكتروني: www.albaath.ye

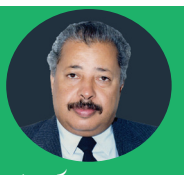

رحمة الله تغشاك يا أبا رامي

صياغة الأدمغة

د. بسينة شعبان

يبدو لي أن معظم السياسات المتبعة في عالمنا العربي هي سياسات إطفاء حرائق، في حين يخطّط عدونا وفي كل المجالات لعشرات السنين إلى الأمام ويدرس كل ظاهرة أو تطوّر ويضع السيناريوهات المختلفة لمواكبته، وفي آخر إحداثيات هذا العدو الشرس، وهي إحداثية قديمة ولكن يجدّدها اليوم لتحقيق أهداف أبعد وأخطر، هي تركيزه على محاربة الانتماء من خلال بتر أي منهاج يمكن أن يزرع في قلوب ونفوس الأطفال "عشق أرضهم وحقوقهم واستعدادهم للتضحية حتى بأرواحهم في سبيلها". فرغم السياسات التي مارسها العدو من اغتيال العلماء، والمفكرين والفنانين والمناضلين الشرفاء على مساحة هذا الوطن العربي الكبير وجد أن هذه الأمة ولّادة، ولا تفتأ تلد مقاومين آخرين، ومنتمين يحملون الراية التي سقطت من يد من تمّ اغتياله أو سجنه ويمضون بها بكل عزيمة وإيمان، ولذلك فإن هذا العدو يركّز اليوم على إلغاء سردية الإيمان بالأرض والتراب والحقوق وحق العودة من خلال الهجمة المسعورة التي يشنها من أجل «أسرلة» المناهج الفلسطينية في المدارس المقدسية وفي عموم فلسطين.

لقد كان اهتمام هذا العدو باللغة والمناهج واضحاً منذ محادثات السلام التي أجريت في تسعينيات القرن الماضي، حينها حاول أن يثير إمكانية تغييرات في المناهج حتى قبل أن يصل إلى اتفاق سلام، الأمر الذي قوبل بالرفض التام، واليوم نلاحظ أن أول خطوة يخطوها العدو مع الدول المطبّعة هي التغيير في مناهجها، وقبول دولة الاحتلال في أذهان الناشئة وإلغاء قضية فلسطين التاريخية من كتبهم، وحق الشعب الفلسطيني بإقامة دولته المستقلّة على أرضه، وحق العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وهذا ما يعتبره أكبر إنجاز له لأنه يقتلع شجرة الإيمان بالحقوق من جذورها في هذه الحالة ويصبح الاستسلام الذي يسعى إلى إحرازه أمراً حاصلاً في النهاية، لا شك أن مقاومة الشعب الفلسطيني الباسلة واستعداد شبابه لأن يسعوا إلى الشهادة في سبيل الحفاظ على كرامة الحق وأصحابه، واستعداد أسراه أن يخوضوا معارك بأمعائهم الخاوية وهم مكبلون بالأصفاد لكسر إرادة الاحتلال الذي لم يتمكن من كسر إرادتهم، لاشك أن هذه الحالات أذهلت وشغلت مراكز أبحاثه لإيجاد طريقة تقنع المرأة التي تحتضن شجرة الزيتون في وجه الدبابة الإسرائيلية ألا تفكّر بهذا الأسلوب وهذه الطريقة، بل أن تفكّر كيف تعيش في ظل احتلال بغيض، وكيف تهادنه من أجل تأمين حياتها اليومية، ولذلك فإن نتائج أبحاثهم اليوم تترجم إلى خطوات إكراهية يحاولون من خلالها فرض مناهجهم التعليمية على المدارس الفلسطينية، وإلغاء المناهج الفلسطينية التي تروي حقيقة تاريخ وجغرافية هذه الأرض، وتربي الأطفال على الإيمان بحقوقهم والدفاع عنها وبذل الغالي والرخيص في سبيل تثبيتها في أذهان الأجيال جيلاً بعد جيل إلى أن يتمكنوا يوماً من انتزاعها من بين مخالب المعتدين والمحتلين والمستوطنين، وقياساً على موضوع المناهج نقول: إن موضوع تشبّث البلدان العربية بلغتهم العربية وبمناهجهم الدراسية القائمة على إظهار الحقوق وتدريسها للأجيال هو أمر في غاية الأهمية، فاللغة هوية واللغة انتماء واللغة قضية واللغة كرامة واللغة أداة فكر وأداة عمل وأداة إنتاج؛ فكيف يتخلّى قوم عن أداة تفكيرهم وإنتاجهم المعرفي؟ والأمر الآخر الذي نقيسه على قضية المناهج هو أن المقاومة يمكن أن تكون بأشكال وأساليب مختلفة وأن تصل إلى العالمية بطريق أقصر وأنجع.

نقطة قوة العرب التاريخية تكمن في شعرهم وفلسفتهم ومعرفتهم وثقافتهم، والمطلوب اليوم هو أن نشحذ كل هذه الأدوات وأن نوصل قضايانا إلى العالمية من خلال المسرح والغناء والفن والموسيقى وكل ألوان الثقافة. أليس من المعيب أن نستيقظ كل يوم على اسم شاب فلسطيني تعدمه قوات الاحتلال الإرهابية الإسرائيلية، وأن نرى صورة خليل عواودة يحارب بجسده النحيل أعتى قوة استيطانية في العالم من دون أن نجعل من اسمه وأسماء زملائه الأسرى أيقونة لنضال الشعوب تتردد وتنتشر على جغرافيا هذا الكون، وتتردد أسماؤهم في كل اللغات على وجه المعمورة؟

إذا كان الفلسطينيون الذين يعانون من احتلال بغيض يجترحون الأدوات، ويخترعون السبل للمحافظة على سردياتهم، ولغتهم وثقافتهم المتمسكة بحقوقهم فماذا نقول لدول عربية تدّعي أنها مستقلّة وتغيّر مناهجها طوعاً، أو كرهاً، وتحذف منها ما يؤهلها أن تكون أمينة على كرامة هذه الأمة وحقوقها ومستقبلها؟

لنلقي نظرة على مسار كل من يرغب بالبحث عن عمل في أي دولة أوروبية حتى وإن كان طبيباً أو مهندساً أو مبرمجاً مؤهلاً بأفضل المؤهلات العلمية، فلابدّ له أن يتقن لغة البلد الذي يرغب بالعمل فيه قبل أن يتم السماح له بدخول ذاك البلد. هذا لأن اللغة ليست ترفاً بل إنها قيمة أساسية من قيم وجود الشعوب والدول؛ فقد صدق ابن خلدون حين قال: «إن غلبة اللغة بغلبة أهلها، وإن منزلتها بين اللغات صورة لمنزلة دولتها بين الأمم».

أدعو كل المفكرين والكتاب العرب لتناول موضوع المناهج والكتابة عنه ودعم المدارس الفلسطينية وأولياء الأمور في وقفتهم الصامدة للحفاظ على مناهجهم المعبرة عن تاريخهم وجغرافيتهم وطموحاتهم المستقبلية، ولننتهز هذه الفرصة نحن في الوطن العربي من أقصاه إلى أدناه لنعيد الاعتبار للمدرسة والمدرّس ولنعيد الاعتبار لأهمية إنشاء وصياغة الفكر والتي هي الفيصل الأساسي في تقدم وارتقاء أي دولة في العالم على مرّ العصور.

لدينا مخزون ثقافي وفكري وأدمغة برهنت قدرتها على مستوى العالم وفي كل الاختصاصات، فلنُعِد الإيمان بهذه النخب ولنستمر في تأهيل المناهج والظروف التي تمكّن من الاستمرار في إنتاجها لأنها الركيزة الأساسية للانتماء الذي يشكل الضمانة الحقيقية والأكيدة لاستعادة الحقوق والأرض والكرامة.

قبسات بعثية:

شكل الاستعمار الأوروبي والخطر الصهيوني تهديداً خطيراً للوجود العربي برمته خلال قيام الثورات العربية ضده، حيث دخل النضال القومي العربي مرحلة صعبة في مواجهة الدول الاستعمارية التي استهدفت السيطرة على الثروات العربية، وطمس الهوية العربية، وفرض التجزئة على الوطن العربي، والتخلف والتبعية أيضاً، وزرع الكيان الصهيوني في أرض فلسطين العربية، الذي شكل وما يزال يشكل تهديداً خطيراً للأمة العربية، ونضالها القومي من أجل وحدتها.

وسعى المستعمرون إلى طمس معالم الثقافة العربية عن طريق نشر ثقافتهم، ولغتهم، وبث الشعور الإقليمي، والنعرات الطائفية، والعشائرية والمذهبية لتمزيق الأمة العربية الواحدة، ولكن الاستعمار وممارساته لم يثن العرب عن نضالهم التحرري القومي فقد عمت الثورات كل أرجاء الوطن العربي حتى تحقق الاستقلال.

*بلال الفائز-كاتب سوري.. إرشيف الجماهير

منكوبي ولاية سودانية يرفضون مساعدات سعودية قدمت لهم بطريقة مهينة

رفض مواطنون سودانيون في ولاية الجزيرة في السودان استلام مُساعدات إغاثية مُقدّمة من السعوديّة.

وأرجع المواطنون السودانيون سبب رفض استلام الحصص الإغاثية، إلى الأسلوب المهين للبعثة واشتراط تصويرهم فرداً فرداً مما اعتبروه إذلالا وإهانة لهم مما دفعهم لترك المُساعدات على الأرض وانصرافهم إلى منازلهم، معتبرين أن الحفاظ على كرامتهم أهم بكثير من تلك المواد الإغاثية الزهيدة والطريقة المهينة التي عوملوا بها.

سلسلة من جرائم العدوان "20"

نافذة أسبوعية تسلط الضوء على أبرز الجرائم التي ارتكبها العدوان السعودي الإماراتي الصهيوأمريكي ضد المدنيين خلال 7 سنوات من العدوان على الشعب اليمني.

جريمة استهداف عمارة البدوي السكنية بمديرية السبعين في أمانة العاصمة

شنت طائرات تحالف الولايات المتحدة الأمريكية مساء يوم السبت 5 سبتمبر 2015م، غارة جوية استهدفت عمارة سكنية في أحد الأحياء المكتظة بالسكان المدنيين بمديرية السبعين بأمانة العاصمة صنعاء، وتتكون العمارة المستهدفة من ثلاثة أدوار، يتضمن الدور الأول محلات تجارية والأدوار الأخرى شقق سكنية، وقد أدى الاستهداف إلى تدمير العمارة المدنية على رؤوس ساكنيها، كما ألحقت الغارات الجوية دماراً وخلفت أضراراً مادية متفاوتة بالمنازل والمحلات التجارية المجاورة، وأسفرت الغارات عن قتل "5" مدنيين بينهم طفلين وامرأة بعضهم ينتمون لأسر لاجئين سوريين. كما أدت الغارات إلى جرح وإصابة "21" شخصاً من المدنيين بينهم "3" أطفال و"3" نساء، فضلا عن إحداث الغارات الجوية لحالة من الفزع والخوف ونجم عنها أضرار مادية ونفسية بالغة بين أوساط السكان المدنيين.

شرف الوطنية

عادل الحسني ناشط حقوقي من أبناء المحافظات الجنوبية الواقعة تحت سيطرة الاحتلال والمرتزقة.. كتب تغريدة تضمنت اعترافا بأن الموالين للتحالف من أبناء تلك المحافظات يفتقدون شرف الوطنية وجاء في نص التغريدة:

"أكثر من 20 مليون يمني شمال الوطن رفضوا وجود التحالف الغادر بينهم تحت أي بند وشكل، وهاهم يعيشون شرف الوطنية التي نفقدها جنوباً، رغم المحاولات العديدة، إلا أن إصرار أهل الشمال المستمر قاوم مشروع بن زايد وبن سلمان التدميري في المنطقة، وهذا ما يرنو إليه أحرار اليمن جنوباً وقريباً."

حزب الله يبارك عملية الأغوار:

ويعتبرها تجسيداً لعزم الشعب الفلسطيني على مواصلة التحرير

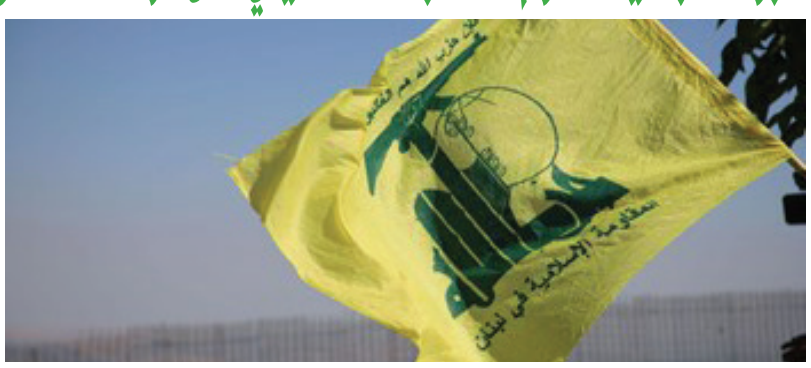

بارك حزب الله اللبناني العملية النوعية التي نفّذها مجاهدون فلسطينيون ضدّ حافلة جنود صهيونية في منطقة الأغوار شرقي الضفة الغربية.

وأكد حزب الله في بيان حول العملية التي نفذها مقاومون فلسطينيون الأحد الماضي في غور الأردن ضدّ حافلة تقلّ جنوداً للاحتلال، وأدت إلى سقوط 6 إصابات بينها حالات حرجة، على أنه "يرى في العملية تأكيداً دائماً على تصميم الشعب الفلسطيني على مواجهة العدو الإسرائيلي والتصدي لاعتداءاته، معتبراً هذه العملية تجسيداً حقيقياً لإيمان هذا الشعب بحقه الراسخ في المقاومة، وعزمه على مواصلة طريق التحرير".

وحدة-حرية-اشتراكية
الجماهير
لسان حال حزب البعث العربي الاشتراكي قطر اليمن
مدير التحرير
محمد سلطان المعطان
المشرف العام
محمد محمد الزبيري
رئيس المكتب الاعلامي والنشر
عبدالكريم حسين الديلمي
التجهيز الفني : م.عبدالعزيز السبئي
العنوان: مقر حزب البعث العربي الاشتراكي في أمانة العاصمة (الحي السياسي)
التواصل على تلفون: 01441816 - 772822624 - واتساب الصحيفة 01441816
الاعلانات والاشتراكات يتم الاتفاق بشأنها مع مسؤول العلاقات العامة ت: 771680082